

الباب الثاني

رؤية إستشرافية للفترة
من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠
لقطاع الموارد المعدنية

الفصل الأول: قاعدة البيانات وأهم محاور الحركة بالسيناريوهات المقترحة
الفصل الثاني: الصورة العامة لمسارات المستقبل في ظل السيناريوهات المقترحة

obeikandi.com

قاعدة البيانات وأهم محاور الحركة بالسيناريوهات المقترحة

استعرضنا في مقدمة الدراسة الحالية والباب الأول بفصوله الثلاث تحليلاً للواقع القائم حالياً للموارد المعدنية وعلاقة هذه الموارد بالنمو الاقتصادي ومدى تأثيره بالواقع السياسي والاجتماعي المحلي، وكذلك مدى تأثيره بالواقع العالمي والسوق العالمي بشكله الحالي. وسجلنا وجهة نظرنا بالنسبة لإمكانات التنمية، كلما أتيت لنا ذلك لكل خامة معدنية على حدة. وعرضنا طبقاً لخبرتنا لمشاكل نقل التكنولوجيا وتمويل المشروعات التعدينية.

وإستكمالاً لما سبق أنشأنا قاعدة بيانات^١ لتسجيل الحصر الوارد بالفصل الثانى من الباب الأول طبقاً للتصنيف المعمول به والمتفق عليه للثروة المعدنية كما هو موضح بمقدمة هذه الدراسة، وطبقاً لما سوف نوضحه بعد بالفصل الحالى. وهى لا تؤثر إطلاقاً على محتوى الدراسة الحالية أو على أغراضها. وقصدنا بها فقط هؤلاء المهتمين بمتابعة الموارد المعدنية مستقبلاً، وإضافة ما قد يطرأ عليها من تغيرات فى الكم أو النوع أو القيمة. وتتيح قاعدة البيانات المنشأة إدخال أو تصحيح أى بيانات بالحذف أو الإضافة أو التعديل مع إمكان عرض وطباعة البيانات الآتية:

^١ ملاحظة : قاعدة البيانات محفوظة بعدد واحد أسطوانة ليزر مع النص الكامل للدراسة الحالية، ومتضمنة برنامج قاعدة البيانات والوثائق الخاصة بما مع توضيح لنظام تشغيلها. ومتطلبات تشغيل الأسطوانة هى : جهاز PC موديل ٤٨٦ أو أكثر ، مشغل أسطوانة ليزر، شاشة عرض مناسبة، ٤٥ ميغابايت على الأقل خالية على القرص الصلب، فأرة، نوافذ ٩٥ أو ٩٨. الخ، ويمكن الحصول على أسطوانة الليزر من منتدى العالم الثالث - مكتسب الشرق الأوسط بالقاهرة - ٣٩ ش الدقى - ت: ٢٠٢/٣٤٨٨٠٩٢ - فاكس: ٢٠٢/٣٤٨٠٦٦٨.

- خريطة مصر موضحا عليها مواقع الخامات (كل خامة على حدة).
- جدول لكل خامة معدنية يشمل الموقع والكمية (مؤكد - محتمل - مؤمل فيه) وكذا نسبة تركيز الخامة فى موقعها.
- جداول مجمعة لكل مجموعة من الخامات وفقا للتصنيف المعروض فى الدراسة.
- جداول مجمعة للخامات طبقا لمناطق وجودها على خريطة مصر.
- جداول مجمعة لقوائم الخامات بالمجموعات.
- قوائم بالمواقع لكل منطقة تعدينية.

وقد لاحظنا عند حصرنا للموارد المعدنية في مصر من مصادرها المختلفة أن تعبير "احتياطي" للخامات يصنف إلى "جيولوجي"، "مؤكد"، و"مؤمل فيه". وأحيانا يستخدم تعبير "احتياطي" دون تصنيف. وقد نوهنا عن ذلك عند الحديث عن خام الفوسفات بالفصل الثانى وكذلك بمقدمة الدراسة، وقلنا بضرورة إصدار كود مصري له قوة التشريع يلزم جهات التعدين وأشخاصه في مصر بتصنيف محدد يتم توصيفه بدقة لفئات احتياطي وموارد الخامات المعدنية، كما يحدد الكود خبرة وصلاحيات الجهات أو الأفراد المؤهلين لإصدار الوصف المحدد وكذا الجهة المسؤولين أمامها مهنيا وأديبا.

ورأينا في الوقت الحالي - أن نكتفي بتصنيف احتياطي الخامات في قاعدة البيانات المذكورة على أساس الوصف بعبارة "مؤكد" أو "محتمل" أو "مؤمل فيه"، وسوف نفترض، نظرا لنقص البيانات، أن كميات الخامات تدرج تحت وصفين إثنين هما "مؤكد" للخامات التي يجرى استغلالها حاليا أو التي تم اعتماد جدواها الاقتصادية والفنية بمعايير الإدارة الحالية، أما الوصف الثانى وهو "محتمل" فيصنف به أي كميات أخرى للخامة مما لا يقع في نطاق المؤكد بالمفهوم الموضح وذلك نظرا لصعوبة التفرقة بين المحتمل والمؤمل فيه بسبب نقص

البيانات وعدم وضوح القواعد الحاكمة لمصادر البيانات الرسمية وغير الرسمية في هذا الشأن. ونرفق بهذا الفصل بيانا تجميعيا لتقديرات احتياطيات الموارد المعدنية، طبقا للمفهوم السابق ، وتلخيصا لما سجلناه تفصيلا بالفصل الثاني من الباب الأول (مرفقات من رقم ١ الى رقم ٦). كما نرفق بيانا بإجماليات كمية الإنتاج والصادرات للنشاط التعدينى (مناجم، محاجر، ملاحات) من عام ٩١/٩٠ الى عام ٩٨/٩٧ وقيمه بالسوق المحلى (مرفقات ٩،٨،٧). كما نرفق خريطتين موقع عليهما المناطق المقترحة حتى عام ٢٠١٧ للأنشطة الصناعية والتعدينية، طبقا لما يستهدفه مجلس وزراء مصر بمحرره "وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون" الصادرة عنه بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٧ (مرفق رقم ١٠ ورقم ١١).

ونرى هنا أن نقتصر على عرض آخر ما تم الاتفاق عليه من مصطلحات لوصف احتياطي وموارد الخامات المعدنية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة - لغرض الاسترشاد - ودون التعرض لتفاصيل القواعد والمسئوليات والاشتراطات المحددة لتلك المصطلحات والمتفق عليها في تلك البلاد، ونوضح ذلك بالمخطط التالي نقلا عن الكود الأسترالى الصادر في سبتمبر ١٩٩٢ والذي بدء تنفيذه في أول يوليو ١٩٩٣ بالنسبة لكل الخامات المعدنية ماعدا الماس والفحم لاستقلالهما بكودين مختلفين^٢.

^٢ المصدر : Australian Code for Reporting of Identified Mineral Resources and Ore Reserves . / Issued June 1993 .

Reporting Terminology

	Mineral Resources (In situ)		Ore reserves (mineable)
Increased level of geological data, knowledge, and confidence ↓	Inferred		
	Indicated	← Economic, mining, metallurgical, marketing, legal, environmental, social, and governmental factors may cause metal to move between opposite qualifiers of resources and reserves. →	Probable
	Measured		Proved

وفيما يلي تفسيراً مختصراً لمعاني المصطلحات بالجدول التخطيطي الموضح
عاليه :

Reporting Terminology : هي المصطلحات المستخدمة في تحرير تقارير الموارد المعدنية واحتياطيات الخامات عند التعامل مع أسواق المال وجهات التمويل المختلفة، وعند إصدار بيانات المراكز المالية للأنشطة التعدينية المختلفة.

Mineral resources (in situ) : هي الموارد المعدنية الموجودة في موقعها الذي تكونت فيه. وتقدر كمياتها بحسابات تقريبية غير دقيقة. وتعتمد بياناتها على تفسير لمعلومات محدودة عن الموقع والتركيب الجيولوجي، وعلى مجرد احتمالات لوجود امتدادات منتظمة أو مستمرة للخامات أو الطبقات الحاملة لها. كما تعتمد على بعض البيانات المتاحة وغير الكافية. وأي تعبيرات كمية لهذه الموارد يجب أن يلحقها الوصف "تقريباً". وتتدرج الموارد المعدنية (في موقع تكوينها) من حيث الوصف تبعاً لزيادة مستوى الثقة في البيانات، ومدى توفر المعرفة الجيولوجية بموقع تكوينها طبقاً للترتيب التالي:

Inferred Mineral resource : هو "مورد معدني مستنبت"، ويعني هذا المصطلح أن هناك دلائل علمية وجيولوجية تشير إلى وجود التكوين المعدني، ولا تؤكد إستمراريته أو وجود امتدادات له. وهذه الدلائل تم استنباطها من بعض عينات مأخوذة من فتحات أرضية أو تحت أرضية، أو بأي طريقة من طرق أخذ العينات.

Indicated Mineral Resource : هو "مورد معدنى مستدل" ، ويعنى هذا المصطلح أن هناك أدلة علمية ومؤشرات يقينية تؤكد وجود امتدادات للمورد المعدنى، ولكنها غير كافية لضمان انتظام واستمرار هذه الإمتدادات. ويتم الوصول إلى هذه الأدلة بجمع عينات من أخرام حفر منتظمة على مسافات كبيرة بجسم التكوين المعدنى، أو من فتحات أرضية أو تحت أرضية. ودرجة الثقة ببيانات هذا المورد أعلى من درجة الثقة ببيانات المورد السابق نتيجة توافر بيانات أكثر بالنسبة للتركيب الجيولوجى والمعدنى.

Measured Mineral Resource : "مورد معدنى مقدر"، ويطلق هذا المصطلح على الخامات المعدنية التى تم عمل تقاطعات بتكويناتها فى أماكن وجودها، وتم إجراء اختبارات على عدد كاف من العينات الممثلة، المأخوذة من أخرام حفر منتظمة على مسافات معقولة بجسم التكوين المعدنى، أو المأخوذة من فتحات أرضية أو تحت أرضية، أو بأى طريقة أخرى مناسبة من مواقع متقاربة بجسم المورد المعدنى، وبالدرجة التى تكفى لضمان وتأكيد انتظام امتداداته. وتؤدى محصلة البيانات الناتجة وتحليلها إلى معرفة علمية وجيولوجية عن التكوين المعدنى بدرجة عالية من الثقة. كما تتأسس التقديرات الكمية والنوعية للمورد المعدنى على بيانات موثوق بها، وعلى تفسيرات وتقويمات تسمح بتحديد واضح لشكل وحجم وكثافة ونوعية المورد.

Ore Reserves (mineable) : "احتياطيات الخام"، وتعرف بأنها جزء من الموارد المعدنية المقدرة (measured) أو المستدلة (indicated) يمكن استخراجها بإحدى طرق الإستخراج المعروفة شاملة بعض شوائب التكوينات الجيولوجية المتلاصقة معها، وبحيث يمكن فنيا استخلاص المعادن المفيدة منها والتي لها قيمة اقتصادية حقيقية وقت إصدار تقرير الجدوى.

وتنقسم احتياطيات الخام إلى قسمين تابعين هما احتياطى محتمل Probable Ore Reserve و احتياطى مؤكد Proved Ore Reserve، وتقديراتهما الكمية مشتقة من تقديرى الموارد المعدنية المستدلة والموارد المعدنية المقدرة على الترتيب. ويتم الإشتقاق بعد عمل عديد من التصحيحات والتعديلات بمدخلات العوامل الاقتصادية والتعدينية والميتالورجية والتسويقية والقانونية والبيئية والاجتماعية والحكومية. ويلاحظ وجود علاقة مباشرة ومتبادلة وارتدادية بين "الموارد المقدرة" و "الإحتياطى المؤكد"، وبين "الموارد المستدلة" و "الإحتياطى المحتمل"، كما هو واضح من الجدول التخطيطى السابق.

ويجب عند وصف فئة category "احتياطي الخام" - وصفه فقط بواحد من الفئتين "مؤكد" و "محمّل". ويذكر عند الوصف بأحدهما فئة "المورد المعدني" المشتق منه والمؤسس عليه. كما توضح تفصيلا طبيعة البيانات التي تأسست عليها التقارير المنشورة في هذا الشأن ، ويتضمن ذلك إظهار أى شروط تحفظية بالنسبة لمعايير التقويم ، وأى بيانات غير يقينية مع تحديد درجة اليقين للبيانات الأخرى . كما يجب أن توضح أى متغيرات لها أهمية فى عملية التقويم من حيث ارتباطها بمتغيرات العوامل الإقتصادية والسياسية الممكنة.

ولن نتعرض هنا للمعايير أو القواعد التي يجب أن تحكم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التي ترقى باحتياطي الخامات في أي مشروع إلى درجة الوصف باحتياطي مؤكد proved reserves فالمرجع الحديثة في اقتصاديات المناجم والمعادن الصناعية تغطي كل التفاصيل في هذا الموضوع، كما توضح هذه المراجع تفصيلا معنى المخاطرة وعدم التيقن فى المشروعات التعدينية، وكيفية تعظيم المنفعة المتوقعة من هذه المشروعات. ونرى في هذا الشأن -بالنسبة للوضع الحالي في مصر- أن لا نبني توجهاتنا فقط على أحدث ما وصل إليه العلم من مناهج ومعايير ودراسات لتقييم الجدوى، بل على مجمل حصاد الخبرة المحلية أيضا. وننوه هنا إلى أن ما تم نشره في هذا الموضوع بمعرفة الـ UNIDO & OECD^٢ وبعض ما تم نشره في هذا الموضوع عن طريق البنك الدولي يوصي باستخدام أسعار الظل (Shadow prices) التي تعكس القيمة الاجتماعية لمخرجات ومدخلات المشروع.

"ولقد دخل مصطلح "سعر الظل" ميدان تقييم المشروعات بواسطة استعمال البرمجة الرياضية لتحقيق الأمثلية (Optimization). وعند تناول مسألة تخصيص الموارد بتلك الطريقة، يظهر سعر الظل كتقويم حدى محسوب للمدخل

^٢ المصدر : Manual for evaluation of industrial projects / UNIDO Publication – Sales No. : E.80.II.B.2 / ISBN 92-I-106111-3/ 01600P .

أو للمخرج عند الوضع الأمثل. وواضحة هي العلاقة بتقييم المشروعات فعند الوضع الأمثل ستنفذ المشروعات فقط، إذا كانت قيمة منتجاتها الحدية، تساوي على الأقل تكلفة مدخلاتها مقومة بأسعار الظل^٤. ونرى من وجهة نظرنا إستحالة إستخدام أسعار الظل من الناحية النظرية لوجود تشابكات اجتماعية واقتصادية كثيرة في مصر يصعب تحليلها وتوصيفها بدقة في الوضع الراهن على الأقل، كما أن معرفتنا وكفاءة إحصائياتنا للعوامل الاجتماعية الاقتصادية المتداخلة محدودة. ولذلك فالتوصية بعمل بعض التوليفات بين أسعار الظل المثالية (التي لا توجد في الحقيقة) وبين أسعار السوق الفعلية، بما يعني استخدام آليات السوق والتدخل الحكومي معا تبعا لمتغيرات تكلفة كل مشروع إقتصاديا وإجتماعيا - هي في رأينا التوصية المناسبة فى مجال تقييم المشروعات التعدينية.

وبمناسبة الحديث عن الأسعار فإننا نلاحظ في الوقت الحالي ومنذ الربع الأخير من عام ١٩٩٧ أن العالم قد تعرض وما زال لموجة انخفاض حاد في أسعار العديد من المواد الأولية الهامة في السوق العالمي، وأن أكثر هذه المواد تأثرا بهذه الموجة في مجال الخامات المعدنية (عدا خامات الطاقة) هي مجموعة خامات الفلزات الحديدية، وتحديدًا خامات الحديد والمنجنيز والموليبيدوم والنيكل ومنتجاتهم وكذلك بعض السلع المعدنية الأخرى، مثل الألمونيوم والزنك، ولم تتأثر باقي السلع المعدنية بهذه الموجة (راجع ما تم تسجيله بالنسبة لأسعار الخامات المعدنية في الفصل الثاني). ويفسر الخبراء والمراقبون أن هذه الموجة التي اجتاحت السوق العالمي ترجع في الدرجة الأولى إلى الكوارث التي أصابت الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا منتصف عام ١٩٩٧ وزاد من حدتها ما نتج عنها من عدم الثقة بالوضع في هذه الدول ومن اضطراب الأسواق المالية الذي يحمل في طياته دوما وأبدا خطر الانتقال بالعدوى إلى باقي

^٤ المصدر : D.W. Pearce and C.A. Nash / The Social Appraisal of Projects / تعريب الدكتور

محمد حمدى السباحى / مراجعة الدكتور محمد إبراهيم منصور / دار المريخ للنشر / الرياض / ١٩٩٤ م.

الأسواق. ويضاف إلى هذا الاضطراب الأزمة السياسية والاقتصادية المتصاعدة في روسيا منذ سنوات، والتي وصلت في أغسطس عام ١٩٨٩ إلى قمة الأزمة المالية، مما جعلها تضطر إلى إغراق الأسواق بمنتجات رخيصة من الصلب والسبائك الحديدية وغير ذلك من الخامات المعدنية الأولية أو المصنعة.

ونجد للأسباب السابقة أن صندوق النقد الدولي اضطر أن يصحح توقعاته لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ عدة مرات ودائما نحو الأدنى. ولكننا نرى مع بداية عام ١٩٩٩ أنه قد تم اتخاذ سلسلة من ردود الأفعال الاقتصادية والبنكية يؤكد الخبراء والمراقبون أنها سوف تؤدي للخروج من حالة الركود الاقتصادي وتحسن الأوضاع إلى حد معقول في بلاد النمور الآسيوية واليابان، وينتظر أن يكون لذلك تأثيرا على إيقاف موجة الانخفاض في الأسعار التي اجتاحت العالم من منتصف عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩.

وتم رصد مؤشرات تؤكد الاتجاه للتحسن وتوقف موجة الإنخفاض في الأسعار. من هذه المؤشرات - على سبيل المثال - ارتفاع أسعار منتجات الصلب في سوق الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٥% في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ بالمقارنة إلى أسعار يناير نفس العام. كما نلاحظ على مستوى سوق الصلب العالمي انتعاشا ملحوظا في النصف الأخير من عام ١٩٩٩ بالمقارنة إلى العامين السابقين. ويتوقع المعهد الدولي للحديد والصلب في الولايات المتحدة الأمريكية (IISI) زيادة في الطلب العالمي عام ٢٠٠٠ على مستوى كل بلاد العالم تقريبا باستثناء اليابان، وأن استهلاك العالم سوف يصل إلى ٧١٩ مليون طن متري من منتجات الصلب بزيادة قدرها ٣% عن العام السابق.

ويشير ما سبق إلى أننا نعيش فيما يسمى عالما بلا حواجز. فإن ما حدث من كوارث مالية في دول جنوب شرق آسيا تخطى حدود هذه الدول وأثر بدرجته أكبر أو أقل على دول أخرى بقدر تداخل اقتصاديات هذه الدول وأسواقها المالية

في الاقتصاد الرأسمالي "المعولم" مما نراه قيذا على حرية هذه الدول في رسم سياساتها بالنسبة لاقتصادها الكلي.

ويقودنا هذا إلى أن نحدد رؤيتنا لما يسمى بظاهرة "العولمة" التي تم تحميلها أكثر مما قصد بها، وهي الترجمة الشائعة لكلمة Globalization أو كما يسميها الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله "الكوكبة"، وسوف تؤثر ظاهرة العولمة بلا شك على حركة ومسارات السيناريوهات المقترحة بالورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ باعتبارها موضوع الفصل التالي. وباعتبار أن تصوراتنا عن تصرفات وردود أفعال القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة في كل سيناريو بالنسبة للمحورين الخامس والتاسع المحركين لتداعيات تصرفات وردود أفعال النخبة الحاكمة في مجال تنافسية الاقتصاد (دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي المعولم) وفي مجال العلاقات الدولية بالترتيب، هي التي سوف يبنى عليها رؤيتنا في هذا الشأن، كما يبنى أيضا على مفهومنا لظاهرة العولمة بوضعها الحالي، وليس بوضعها في المستقبل كما يرصدها الباحثون والأكاديميون. ولا شك أن ما عرضه الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله في الورقة الثالثة من أوراق مصر ٢٠٢٠ كان محاولة رصينة سوف تساعدنا على تحريك تصوراتنا بالنسبة لمسارات كل سيناريو.

ونضع فيما يلي إطار رؤيتنا لآثار هذه الظاهرة أو الظواهر ذات العلاقة بها نظريا وعمليا بما نعتبره رصدا للواقع العالمي أو لقطة عاكسة لصورة هذه الواقع الذي يتحكم فيه ثلاثة مراكز للقوى الاقتصادية هي بالترتيب: الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا ثم يليها بعض بلدان آسيا على رأسها اليابان، ولا نعرف كيف ستصبح صورة النظام العالمي في المستقبل وخاصة عندما تتضمن الصين والهند، اللتان تضمان أكثر من ثلث سكان العالم، إلى مراكز القوى الاقتصادية الحالية والتي لا يخلو التعامل فيما بينهم من صراع حذر هادئ أحيانا أو شرس متعقل أحيانا أخرى لتحقيق المصالح الخاصة والاستحواز على

مقومات الهيمنة الاقتصادية. ونلخص فيما يلي أهم الظواهر الحالية الناتجة عن ظاهرة العولمة والتي سوف يكون لها التأثير على تصوراتنا بالنسبة لتوجهات وتصرفات النخبة الحاكمة في السيناريوهات المختلفة في الفصل القادم:

١. إذا استثنينا ما يمكن الاتفاق عليه بين دول العالم بشأن الحفاظ على البيئة فإن الثورة الاتصالية التي أدت إلى ضغط الزمن واختصاره بالنسبة إلى انتقال المعلومات، والتداخل المتزايد والمتشابك لأموال الاقتصاد بين دول العالم وسرعة انتقال رؤوس الأموال بين بعضها، لن يجعل دول العالم بلا حدود، أو يجعلها قرية كوكبية واحدة (Global village) أو سوقا كوكبية واحدة، حتى لو تعددت العوامل التي تدفع بالشركات عابرة القومية (متعدية الجنسية أو الكوكبية) إلى ضرورة التفكير العولمي بشأن استراتيجيات التسويق والإدارة، أو أصبحت القوة الاقتصادية لهذه الشركات قادرة على رسم السياسات الخارجية للأقطاب التي تدبر العولمة والتي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة والهيمنة بينهم. وسوف نجد دائما أجزاء كبيرة من الأسواق عبر القومية أسواقا إقليمية في الواقع، ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال نجد أن ٨٠% من حجم التجارة عبر القومية للدول الأعضاء تتم داخل حدودها، بما يعني أن الكثير من النفوذ السياسي الوطني الذي يمكن أن تفقده دول أوروبا مع العولمة يمكن اكتسابه مرة ثانية بإعادة تأسيسه على المستوى الإقليمي، وهو ما يقول به الدكتور إسماعيل صبري عبد الله بعبارة "بروز الأقلمة (Regionalism) في إطار "الكوكبة" في الورقة الثالثة من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠.

٢. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيمن على مجلس الأمن وأن تستصدر القرارات منه باسم الشرعية الدولية إعمالا لما يسمى بحق التدخل، وذلك نتيجة لعوامل معقدة ومتشابكة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشرقية، ولانفرادها بتفوق عسكري

يسمح لها بالتدخل في مختلف أرجاء المعمورة. وحيث أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد إلى درجة كبيرة على الاستثمارات اليابانية والأوروبية ومن بعض الدول سريعة النمو مثل كوريا وتايوان إلى الدرجة التي يقول فيها "روبرت كارسون" الاقتصادي الأمريكي "... أن ذلك فرض قيودا خاصة على صنع سياسة الاقتصاد الكلي الأمريكي، وجعل اقتصاد أمريكا السياسي مستحيلا".¹ فلم يكن أمام أمريكا حل سوى عولمة الاقتصاد لتأمين اقتصادها من احتمالات الانهيار .. وأصبحت بذلك الولايات المتحدة ودون تفويض من أحد تقوم بدور الزعامة للعالم بالنسبة لعولمة الاقتصاد، أدى بها إلى أن تتبنى عملية عولمة السياسة الدولية تبعا لذلك، ثم تمتد زعامتها إلى ما يمكن أن يسمى بالعولمة الأخلاقية بتطويعها اعتبارات الديمقراطية وقواعد حقوق الإنسان بازواجية مفضوحة في المعايير عند التعامل مع دول العالم، فنتغاضى عن مخالفات البعض وتركز على البعض الآخر لدرجة التدخل العسكري، لايعنيها في ذلك سوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. وقد جعلت الولايات المتحدة الوضع العالمي بهذا الشكل متسما بالفوضى الشديدة وعدم اليقين وصعوبة القدرة على التنبؤ وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، مما يجعل عملية استشراف المستقبل بالنسبة لمصر عملية صعبة عند تصور مقدار الاستجابة أو عدم الاستجابة لحتمية الوضع العالمي الجديد من قبل النخبة الحاكمة وردود أفعال القوى الاجتماعية الغالبة في السيناريوهات المقترحة في مشروع مصر ٢٠٢٠. ولا يعني ذلك حتمية السير إلى مصير مظلم وإلى حتمية الانكسار ونهاية التاريخ بالنسبة لمصر، فلا توجد حتمية بهذا الشكل لمصير البشر لأن هذا يعني الإلغاء المطلق للإرادة البشرية.

٣. تمتد سلوكيات العولمة الأمريكية - فيما يعيننا - إلى تدخلها في تحديد مسار الصدام الحضاري بين العرب وإسرائيل، وإلى تصعيد وتوجيه مسار

¹ روبرت كارسون / "ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها" / ترجمة د. دانيال رزق - الدار الدولية

النزاعات بين العرب وبعضهم بما يتمشى مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة وبما يتفق مع منطق التيار الفكري البارز لممارسات الرأسمالية الأمريكية والشركات الكوكبية وهو منطق "الداروينية" المؤسس على قانون البقاء للأصلح. فالإسرائيليون هم الأقوى، لذلك فهناك شرعية لكل تصرفاتهم غير الشرعية، كما أنه من الواضح أن المساندة الأمريكية الكاملة للكيان الإسرائيلي لا بد وأن يقابلها شيء من جانب إسرائيل، وهو على الأقل - كما نعتقد - أن تكون إسرائيل مركزا إقليميا لنشر وتدعيم قيم العولمة الأمريكية وممارساتها الاقتصادية، وإذا نجحت إسرائيل في ذلك فللمتوقع أن هذا الوضع سوف يؤثر على مسيرة مصر والمنطقة العربية بأسرها في السنوات القادمة.

٤. يصاحب ظاهرة العولمة ظاهرة هامة هي التغيير في مفهوم الدولة الذي يسير في اتجاهين متعاكسين حيث تتجه دول العالم الأول أو الدول المتقدمة إلى الاندماج في كيانات أكبر [يساير عمليات الدمج (merger) التي تحدث بين الشركات الكوكبية ولكن بنظام مختلف] ومن ثم تكامل السیادات وتوحيدها وإنشاء كيانات كبرى تعيد إلى الأذهان بشكل مختلف الأشكال الإمبراطورية القديمة قبل أن يشهد العالم ميلاد الدولة القومية الحديثة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر مع بداية الثورة الصناعية، ومثال ذلك ما تم بالنسبة للوحدة الألمانية ثم الوحدة الأوروبية. وعلى النقيض من ذلك تتجه دول العالم الثاني (الاشتراكي) والثالث (النامي أو المتخلف) إلى حالة تفكك الكيانات وانسطارها على أسس عرقية أو دينية أو تاريخية مثل ما حدث للاتحاد السوفيتي وما يزال ، ونفس الأمر بالنسبة لما كان يسمى بيوغسلافيا، وكذلك مثال الصومال وما يمكن أن يحدث في العراق والسودان، وما قد يظهر من أمثلة أخرى نشهد الآن إرهاباتها.

٥. ويصاحب ظاهرة العولمة ظاهرة هامة هي ما يسمى بالثورة الثالثة وهي ثورة المعلومات والمعرفة وهي الثالثة باعتبارها تالية للثورة الصناعية وللثورة العلمية والتكنولوجية في الشمال المتقدم. وتظهر مشاكل المعلومات في مجال التعدين في مصر، لأنه لايتوافر عادة لدى الناس والشركات سوى قدر ضئيل من المعلومات والفهم لحقوق التعدين وتعد إجراءاته، وإحتكار المسئولين الحكوميين وأصحاب النفوذ والسلطة لمعلومات الفرص المربحة في مجال التعدين، مما يؤدي إلى صعوبة التنسيق في النشاط التعديني بغرض تنميته فنيا وإقتصاديا. ومن ناحية أخرى فإن تكلفة إكتساب المعرفة والإرتقاء بسها في مجال التعدين هي فوق المستطاع لأغلب المشتغلين الحاليين بالتعدين، نتيجة لعدم تواصل خبرة الأجيال، ولعدم إهتمام المؤسسات الرسمية والجمعيات العلمية والهندسية بالمشاكل الفنية والإقتصادية المحلية ونشرها بطريقة متاحة لكافة المشتغلين في هذا المجال، وإرتفاع تكلفة متابعة التطورات التكنولوجية في صناعة التعدين وآليات سوق الخامات العالمي. وأخيرا لعدم التأهيل المناسب لإمكان تلقي المعلومات المطلوبة وإستيعابها والإستفادة منها في تنمية وتطوير النشاط التعديني بسبب تخلف العملية التعليمية وعدم وجود حافز عملي للتعلم. لذلك فحتى نتمكن من بلورة رؤيتنا لمستقبل مصر، سوف نضع في اعتبارنا أن من بين أهم محاور السيناريوهات المقترحة في الورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ هما المحوران الثالث والرابع من حيث أن موضوعيهما هما : البشر والتعليم والتعلم والتدريب، والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ولا يختلف أحد على أن الموارد البشرية هي من أهم الموارد على الإطلاق إذا تم العناية بتأهيلها وحسن استثمارها، فالفقر الذي تعاني منه الدول المتخلفة ومنها مصر حيث وصلت نسبته إلى ٣٥,٨٨% من إجمالي الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية و ٣٤,١% من إجمالي الأسر التي تعيش في المناطق

الريفية طبقا للمؤشرات والإحصائيات الرسمية^٧، عدا نسبة من يعيشون في فقر بشري في مصر لا يخضع لحصر ويفوق بكثير نسبة من يعيشون في فقر مقاسا بالدخل وحده، والفقر البشري يعني باختصار انخفاض مقدار الاختيارات والفرص التي تسمح بمعيشة محتملة (Tolerable life). وهذا الفقر ليس سببه فقر الموارد بأي حال من الأحوال ولكنه فقر المعرفة وفقر الاستفادة من الموارد المتاحة وفقر القدرة على خلق موارد جديدة نتيجة إهمال العنصر البشري وتهميشه وإهمال العناية بارتفاع مستوى أدائه.

والتعليم والتعلم في المحور الرابع عملية تتم عن طريق الإدراك بالحواس ثم الفهم والاستيعاب بالإيضاح، ويتوقف نتائجها على مدى فاعلية وكفاءة النظام الذي تتبناه النخبة الحاكمة في السياسة التعليمية، والتدريب يكمل عملية التعليم وهما يعملان معا على جعل القوى العاملة ملائمة لمتطلبات التنمية، ويأتي بعد ذلك المحور الثالث وهو "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" وهو مجال النشاط الإنتاجي للأفكار والإبداع والابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا ومجال المعرفة والمعلومات، وهو نشاط هام وضروري ولازم في المرحلة الحالية، وهو الظاهرة التي يمكن أن نمثلها بتيار متسارع عميق مصاحب لظاهرة العولمة، حيث يجب الاهتمام بسرعة للحاق به وامتلاك القدرة على الإبحار الآمن فيه، فالعمر الزمني أصبح بالغ القصر للأفكار والمفاهيم والابتكارات في هذا التيار، وأصبح الإبداع في هذا المجال يتسارع إيقاعه بشكل غير معهود من قبل، ولا يجب أن نكون في هذا الشأن مؤهلين لمجرد الاستقبال في هذا المجال أو الانتظار على الشاطئ، بل مؤهلين للتفاعل الخلاق معه والمشاركة في صنعه والإبحار فيه، ويمثل ذلك بالنسبة إلى مصر الطريق الوحيد الآمن لكي لا نخسر

^٧ المرجع : تقرير التنمية الشاملة في مصر / العدد الأول / ١٩٩٨ / صادر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية / جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

على الأقل معركة المواجهة مع المتغيرات العالمية، كما يمثل أيضا الوسيلة الوحيدة لإمكان حشد الطاقات بكفاءة ، وتعبئة الموارد المتاحة والتخطيط المتقن لها لتحقيق أكبر استفادة منها، وإمكان خلق موارد جديدة ومتجددة أيضا، خصوصا ونحن في مواجهة الدولة الإسرائيلية التي يقوم مشروعها الحضاري على أساس العلم والتكنولوجيا لخدمة أهداف أمنها القومي وتحقيق أغراض التنمية.^٨

وأخيرا نقول إذا استمرت نسبة الأمية الظاهرة على وضعها الحالي الذي يدور حول نسبة ٥٠% منذ العديد من السنوات عدا نسبة الأمية المستترة، فلا أمل في نجاح أي سيناريو من السيناريوهات المقترحة في الوصول إلى عام ٢٠٢٠، بل يمكن أن يصاب جميعها بالشلل والانهيار قبل ذلك بكثير. ولن يكون الحل أبدا في إنشاء مراكز أو أجهزة لمحو الأمية بل في إلغاء ما هو قائم منها حاليا وتوجيه ميزانياته لإيقاف الهروب والتسرب المستمر من التعليم الأساسي والارتفاع بمستواه وترك من هو أمي على حالته ومحاولة استثماره كما هو بوضعه وإمكانياته مع إكسابه مهارات في أعمال بسيطة لا تتطلب القراءة والكتابة كالفلحة أو الرعي أو الخدمات اليدوية البسيطة بعيدا عن مجال الصناعة والتكنولوجيا المعقدة. كما أن الأمي الذي يرغب بحق في محو أميته سوف يجد بنفسه الوسيلة لذلك دون أن ترصد الدولة ميزانية ضخمة لكي يتعلم مجرد التوقيع باسمه بدلا من أن يصمم بإبهامه ويقف عند هذا الحد الساذج لمحو الأمية.

^٨ بلغت قيمة صادرات إسرائيل من التكنولوجيا الرفيعة (High Tec) ومنتجاتها ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ بما يمثل أكثر من ٣٠% من حجم صادراتها — المصدر: شبكة معلومات الإنترنت - <http://www.israel.mfa.gov.il/mfa/newuser.asp>

جداول تجميع تقديرات احتياطات الموارد المعدنية^٩

الكميات بالمليون طن عدا ما يذكر مخالفا لذلك

مرفق رقم (١)

مجموعة خامات الفلزات الحديدية

بيان الإستغلال وملاحظات	صفة الإحتياطي		المنطقة	الخام
	مؤكد	محمّل		
غير مستغل	٥٣,١	---	الصحراء الشرقية	الحديد
مستغل	١٥٧,٠	١٢٠,٠	الواحات البحرية	
غير مستغل	١٠٧,٠	٩,٠	شرق أسوان	
مستغل	٠,٣٧٧	١,١٣٥	سيناء	المنجنيز
غير مستغل (توقف الإنتاج عام ١٩٥٥)	٠,٠٦٠	---	مثلث حلايب	الكروميت
توزيع عشوائي واستغلال متقطع	١,٠٠٨	---	الصحراء الشرقية	
غير مقدر - غير اقتصادي؛ تم إنتاج ٢ طن عام ١٩٥٥	---	---	الصحراء الشرقية	التنجستن
غير مستغل	١,٠	---	الصحراء الشرقية	الموليبدنم
غير مستغل	٠,٣٥٥	---	الصحراء الشرقية	النيكل
مستغل	غير مقدر	٤١,٠	الصحراء الشرقية	التيتانيوم
(رواسب الرمال السوداء) غير مستغل	٤٨٠,٠	---	جانبى فرع رشيد	
يوجد بصورة اقتصادية مختلطا بخام المنيت (التيتانيوم) الموجود بالصحراء الشرقية (أبو غلقة) ويمكن استخلاصه كمنتج ثانوى عند استخلاص التيتانيوم بطريقة الكلوريد				الفناديوم

٩ ملاحظة : بيان صفة الإحتياطي "مؤكد" أو "محمّل" بالجدول التجميعية، تم تحديده طبقا للمفهوم الموضح بالفصل الحالى، وتلخيصا لما تم بيانه بالفصل الثانى من الباب الأول - ويرجى الرجوع فى جميع الأحوال إلى هذا الفصل عند الرغبة فى أى إيضاحات تفصيلية عن الموارد والإحتياطات والمواقع ومشاكل التعدين بالنسبة لكل خامة ورد ذكرها فى المرفقات الحالية.

مرفق رقم (٢)

مجموعة خامات الفلزات غير الحديدية

بيان الإستغلال وملاحظات	صفة الإحتياطي		المنطقة	الخام
	محتمل	مؤكد		
غير مستغل	١,٠٥٥	---	الصحراء الشرقية	النحاس
استغلال منقطع	٠,٢٧٥	١,٥	الصحراء الشرقية	الرصااص والزنك
استغلال منقطع	٢,٠٧٠	٠,٥١٤	الصحراء الشرقية	القصدير
غير مستغل	٢٢١,٠	---	الصحراء الشرقية	النيوبيوم والتنتالوم
غير مستغل	٢٥,٠	---	الصحراء الشرقية	الألومنيوم

مرفق رقم (٣)

مجموعة خامات الفلزات النفيسة

بيان الإستغلال وملاحظات	صفة الإحتياطي		المنطقة	الخام
	محتمل	مؤكد		
(بمحتوى يتراوح بين ١,٠٧ الى ٢٢,٧ جم/طن) - توقف الإنتاج عام ١٩٦٢	١٨,٦	---	الصحراء الشرقية	الذهب
(بمحتوى يتراوح بين ١٨ إلى ١٠٢ جم/طن) - غير مستغل	٠,٥٦٠	---	الصحراء الشرقية	الفضة
تم إثبات وجوده في الصحراء الشرقية وجزيرة الزبرجد، والأمل كبير في إثبات وجود كميات اقتصادية				البلاتين

مرفق رقم (٤)

مجموعة خامات المعادن اللافلزية

(خامات الحراريات والسيراميك والزجاج)

بيان الإستغلال وملاحظات	صفة الإحتياطي		المنطقة	الخام
	مؤكد	محتمل		
إستغلال متقطع بكميات بسيطة	غير مقدر	غير مقدر	الصحراء الشرقية وسيناء	الفلسبار
مستغل	٢١٣,٠	٢٦,٠	سيناء	
مستغل	كبير غير مقدر	٥,٥	الصحراء الشرقية	الرمال البيضاء
مستغل	غير مقدر	٢٠,٠	سيناء	
مستغل	١٢,٠	١١,٠	الصحراء الشرقية	الكوارتز
متوقف استغلاله لتوقف استخدامه	كبير	قليل	الصحراء الشرقية	الأسبستوس
مستغل	١٠٠,٠	١٠٤,٥	سيناء وأسوان	الطينة الكاولينية
توقف الإستغلال عام ١٩٩١ لأسباب إقتصادية	٥١٠,٠	٧٥,٠	الصحراء الشرقية	الماجنزيت والتلك ماجنزيت

مرفق رقم (٥)

خامات الصناعات الكيماوية والأملاح التبخرية)

الخام	المنطقة	صفة الإحتياطي		بيان الإستغلال وملاحظات
		مؤكد	محتمل	
الفوسفات	وادي النيل (المحاميد)	٢٤,٠	٦٢٠,٣	مستغل
	البحر الأحمر	٢٠,٠	٨٠,٠	مستغل
	الوادي الجديد (أبو طرطور)	---	١٠٠٠	غير مستغل
ملح الطعام	يجرى استغلاله بطريقة الملاحات الشمسية ، حيث يستخلص الملح الخام من البحار والبحيرات			
الكبريت	العريش	---	٢٠,٠	غير مستغل
	حقول البترول	غير مقدر	غير مقدر	يتم انتاج ٦٠٠٠ طن سنويا كمنتج ثانوى
البوتاسيوم	من الملاحات الشمسية كمنتج ثانوى		غير مستغل	غير مستغل
	خليج السويس	غير مقدر	غير مقدر	غير مستغل

مرفق رقم (٦)

مجموعة خامات الطاقة الصلبة

الخام	المنطقة	صفة الإحتياطي		بيان الإستغلال
		مؤكد	محتمل	
الفحم	سيناء / المغارة	٢١,٠	٦,٠	مستغل
	سيناء/ عيون موسى	٢١,٠	٤٩,٠	غير مستغل
	سيناء/ بدعة وثورة	١٥,٠	غير مقدر	غير مستغل
الطفلة الكربونية	سيناء/ بدعة وثورة	---	٧٥,٠	غير مستغل
الأحجار الزيتية	خليج السويس	---	٢٠٠ مليون م ^٣ زيت	غير مستغل
	منطقة حزام الفوسفات	---	غير مقدر	غير مستغل
	البحر الأحمر	---	٤,٥ بليون برميل وقود مكافئ	غير مستغل
	مناطق مختلفة	---	١٦ ألف طن خامات يورانيوم	غير مستغل

بالنسبة للمجموعة السابعة، وهى مجموعة خامات مواد البناء وأحجار الزينة، طبقاً للتقسيم المتبع بالدراسة الحالية. وبالنسبة للمجموعة الثامنة التى تضم خامات التلك والفيرميكوليت والكورنندم والباريت والإسترنشيوم والطينة الدياتومية. وكذلك بالنسبة للمجموعة التاسعة التى تضم الأحجار الكريمة. فضلنا بالنسبة لتلك المجموعات وفيما يختص ببياناتها المتعلقة بتقدير الإحتياجات والمواقع والإستغلال عدم التلخيص، والرجوع مباشرة الى التفاصيل بالفصل الثانى من الباب الأول.

كما نعرض فيما يلى مرفقات لإجمالى كمية وقيمة الإنتاج والصادرات للنشاط التعدينى (المناجم - المحاجر - الملاحات) خلال السبع سنوات من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧.^{١١}

مرفق رقم (٧)

إجمالى كمية الإنتاج والصادرات للنشاط التعدينى

من عام ٩١/٠٩ إلى عام ١٩٩٨/٩٧

السنة	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧
كمية الإنتاج بالآلف طن	٨٤٣٧٥	٨٧٧٧٥	٧٩٢٤٩	١٤٠١٨٦	٨٤٥٩٣	٩١٨٠٣	١٠١٥٧٦	٩٣١٠٤
كمية الصادرات بالآلف طن	٤٣٦	٤٥٤	٦٠٤	٨٤٥	٩٥٨	٧٧٦	٩١٨,٨	غير متاح

^{١١} المصدر : نشرة المناجم والمحاجر فى ستة سنوات (١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٦/٩٥)، ونشرة المناجم والمحاجر ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧، إصدار الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية.

^{١١} يلاحظ زيادة ملحوظة فى إجمالى إنتاج هذا العام وعام ٩٤/٩٣ عن الأعوام الأخرى، سببها زيادة إنتاج الأحجار الجيرية الى حوالى ٢٨,٣ مليون طن فى المتوسط للعامين (كثافة حجمية = ١,٥٥) والزلط والتربة الزلطية الى حوالى ٣٠ مليون طن، والرمل العادية إلى حوالى ٣٤ مليون طن والمنتجات البازلتية إلى أكثر من ٢ مليون متر مكعب، وزيادة ملحوظة فى إنتاج الرخام والجرانيت وكسر الرخام والجرانيت. وذلك لمقابلة طفرة التوسعات فى النشاط العمران عموماً فى العامين الماليين المذكورين، وخاصة انشاء الطرق الجديدة واصلاح القدم منها.

مرفق رقم (٨)

إجمالي قيمة الإنتاج والصادرات للنشاط التعديني

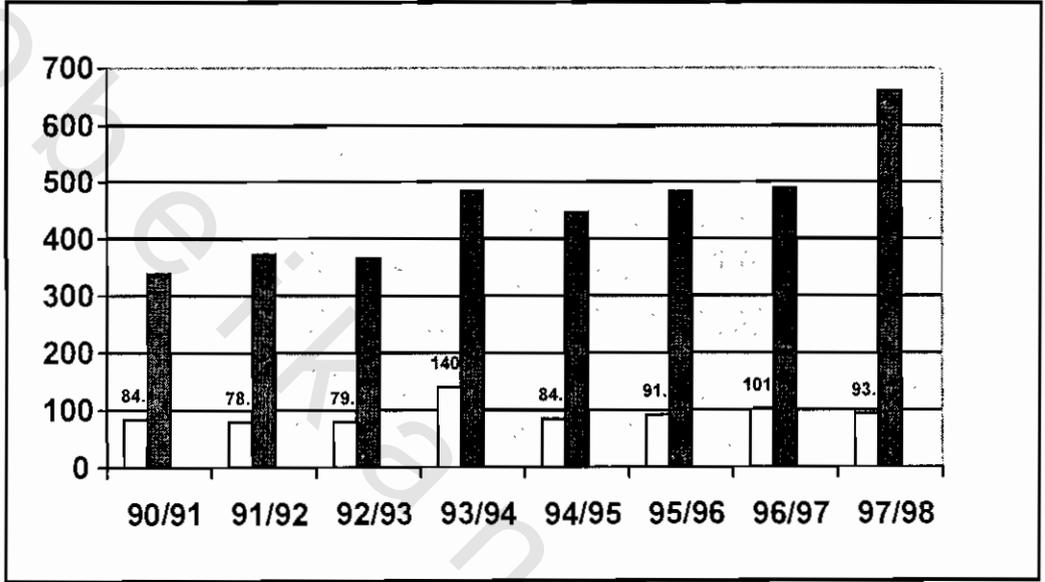
من عام ٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧

السنة	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧
قيمة الإنتاج بالمليون جنيهه	٣٣٧,٧	٣٧٢,٤	٣٦٤,٨	٤٨٤,٤	٤٤٥,٥	٤٨٢,٧	٤٨٨,٦	٦٥٩,٧
قيمة الصادرات بالمليون جنيهه	٢٧,٧	٣٢,٨	٣٩,١	٦٨,٠	٧٥,٢	٦٥,٩	٢١,٨	غير متاح

والشكل البياني التالي يمثل إجمالي كمية الإنتاج بالمليون طن لنشاط القطاع التعديني (المناجم، المحاجر، الملاحات) والقيمة السوقية بالمليون جنيهه (سوق محلي) من عام ٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧. الكميات والقيم الممثلة من المرفقين ٧ & ٨ عاليه.

مرفق رقم (٩)

شكل بياني يمثل إجمالي كمية انتاج النشاط التعديني بالمليون طن
من عام ٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٨/٩٧ والقيمة السوقية بالمليون جنيه



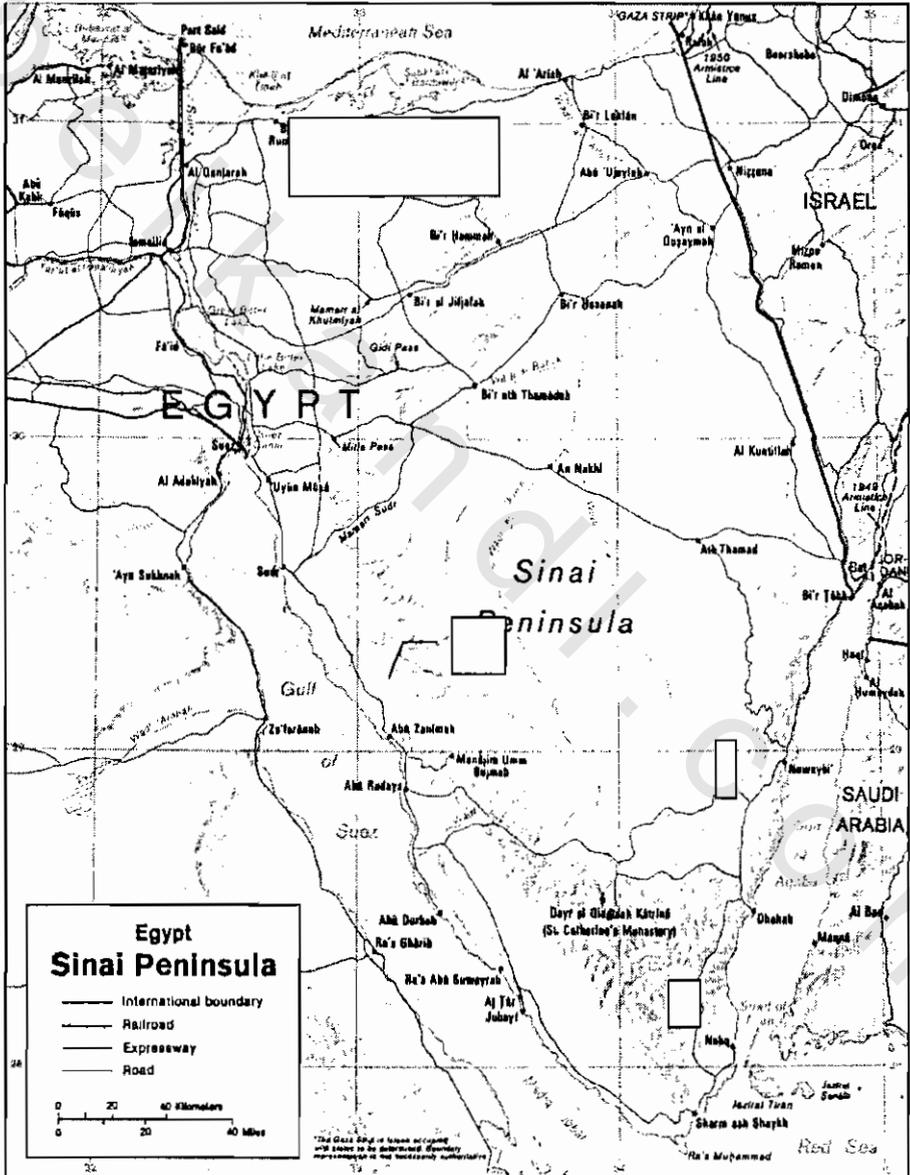
كمية الإنتاج بالمليون طن  قيمة الإنتاج بالمليون جنيه 

مرفق رقم (١٠)

الأراضي المقترحة للأنشطة الصناعية والتعدينية بشبه جزيرة سيناء

المصدر: تم تحديد المواقع إسترشادا بخريطة مواقع الصناعة حتى عام ٢٠١٧ من وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون"، أصدرها مجلس وزراء مصر في

١٩٩٧/٣/١٥



الفصل الثانى

الصورة العامة لمسارات السيناريوهات محل إهتمام مشروع

مصر ٢٠٢٠

أولا : حول إمكانات رسم ملامح الحركة والصورة حتى عام ٢٠٢٠

حددت الورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ خمسة سيناريوهات مطروحة فى ساحة العمل الوطنى، نذكرها كما يلى بترتيبها الوارد بتلك الورقة:

♦ سيناريو مرجعى أو إتجاهى يعبر عن المحافظة على الإتجاهات العامة الراهنة.

♦ ثلاثة سيناريوهات تدعى الإبتكارية فى عنصر أو أكثر من العناصر الحاكمة لحركة المجتمع وهى:

• سيناريو "الدولة الإسلامية".

• سيناريو "الرأسمالية الجديدة".

• سيناريو "الإشتراكية الجديدة".

♦ سيناريو "التآزر الإجتماعى" أو "السيناريو الشعبى" المعبر عن حل وسط يمكن أن تلتف حوله قطاعات عريضة من الشعب.

ونرى - من وجهة نظرنا - أن ماحدده الورقة المذكورة من الشروط الإبتدائية للسيناريوهات كنقاط إنطلاق فى كل منها لن يكون قيذا على تصوراتنا للتداعيات المترتبة على هذه الشروط، أو تحجيما لرؤيتنا لملامح الصورة

المستقبلية للمجتمع عام ٢٠٢٠ أو قبل ذلك بكثير أو قليل إذا ما إنتهى أحدها إلى حتمية الشلل لأسباب معينة فى زمن معين، وأدى ذلك الشلل إلى إنتكاسة للخلف أو إلى مزيد من التمزق والتخلف، أو إلى تغيير المسار بأكمله بثورة على النخبة الحاكمة والإطاحة بها ، ثم إتجاه النخبة الجديدة الغالبة إلى سيناريو مختلف يصعب التنبؤ به مع كثرة المتناقضات الداخلية والتغيرات المحتملة التى يمكن أن يتسم بها الواقع المصرى وتشابكاته مع الواقع العالمى فى ذلك الوقت.

إن التنبؤ بـ "إقتصاديات الموارد المعدنية وآفاق تنميتها" - موضوع الدراسة والبحث الحالى - فى ظل السيناريوهات الخمسة المذكورة أعلاه ليس أمرا سهلا، فالتنمية الإقتصادية وإن كانت فى جوهرها تعنى إرتفاعا فى إنتاجية العامل ونمو المساهمة فى توليد الدخل القومى أو تحقيق القيمة المضافة، إلا أنها ترتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الإجتماعية بما تعنيه من إرتفاع مستويات التعليم والصحة والرفاهية وبمدى إتساع حجم الطبقة المتوسطة وزيادة الفنيين والخبراء والعلماء، وكذلك بمدى شيوع قيم حب المعرفة، ومدى قدرة المجتمع على جذب وتحريير المعرفة الخاصة للقدرات الإنمائية الناجحة الحبيسة داخل أذهان بعض الموهوبين المحتجزين داخل دائرة الظل فى المجتمع، أو الهاربين بها لتحريرها وإنقاذها من الضياع والتهميش. وترتبط التنمية الإجتماعية هى الأخرى إرتباطا وثيقا بالتنمية السياسية، أى أن عملية التنمية فى أساسها هى عملية تحول شامل متعدد الأبعاد يجرى فى إطار مؤسسات تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية فى تواصل مستمر مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.

وقد إجتهدنا - بالنسبة لعملية إستشراف المستقبل - فى أن نميز طريقة مناسبة من بين طرق التنبؤ الكثيرة، أو عمل توليفة من بعضها، لتكون وسيلتنا فى إستقراء تداعيات الشروط الإبتدائية وتصور تأثيراتها على مسارات السيناريوهات المختلفة، ثم الإسقاط على حركة الموارد المعدنية إقتصاديا

وتتمويا مع الزمن فى كل سيناريو . وخلصنا إلى حصر أربع حزم رئيسية من هذه الطرق نذكرها فيما يلى :

- التنبؤ باستخدام التحليل الوصفى (Qualitative analysis).
- التنبؤ باستخدام "تحليل الإتجاه العام ثم إسقاطه" (Trend analysis and projection).
- التنبؤ باستخدام "طرق الإقتصاد القياسى" (Econometric method).
- التنبؤ باستخدام "تحليل المدخلات والمخرجات" (Input-Output analysis).

وبدأنا بطموح شديد هادفين أن نقدم عملا علميا جيدا وذلك باستخدام توليفة من "طرق الإقتصاد القياسى" و "تحليل المدخلات والمخرجات" عن طريق الجمع بين أساليب النمذجة (Modelling) وأساليب كتابة السيناريو، فتركز النمذجة على مايمكن قياسه وتقديره كميًا، بينما تؤخذ المعلومات النوعية التى لايستوعبها النموذج فى الإعتبار عند إستخدام أسلوب كتابة السيناريو. ووجدنا أنه من المستحيل إنشاء ٦٠ نموذج بعدد الخامات والمعادن التى تشملها المجموعات المذكورة فى الفصل الثانى من الباب الأول.. ورأينا أن نركز على إنشاء نموذجين، أولهما لخامات صناعة الحديد والصلب، وثانيهما لخامات صناعة الأسمدة الكيماوية لأهميتهما النسبية.. وحددنا التعريف الذى يمكن أن نتبناه لعملية النمذجة من بين التعريفات العديدة فى هذا المجال وهو: التمثيل باستخدام الإستقراء الصورى لأحوال السوق بالنسبة للخامات وحجم إرتباط هذه الخامات بالأنشطة الصناعية المختلفة، أو بمعنى آخر نظامها الذى يشمل كافة علاقاتها السلوكية التى تتعكس على العوامل الإقتصادية والهندسية التابعة أو المكملة لها، والتى تتعكس أيضا على النظام المؤسسى سياسيا وإجتماعيا، مع إعتبار التأثير بإنعكاسات مرتدة من هذه العوامل جميعها، وبحيث يمكن عمل محاكاة فنية

للنظام ككل لتشغيل النموذج في حدود مجموعة من القواعد المقيدة والحاكمة، وبحيث يمكن تشغيله أيضا على قاعدة بيانات ممتدة خلال الزمن.

وكان هذا طموحنا وإستهلكنا وقتا طويلا في محاولة إستيعابه.. وتوقفنا بعد أن بذلنا جهدا كبيرا ووقتا لا يستهان به وذلك للأسباب الآتية:

♦ بدأنا بنموذج هندسى بسيط كمرحلة أولى (بالنسبة لخامات الحديد).. حددنا تقريبا إحتياجات الإقتصاد القومى من منتجات الحديد والصلب النهائية لننتهى إلى حجم الطلب على الخامات الأولية.. ثم وضعنا الأهداف والإشترطات فى دوال خطية متجانسة من الدرجة الأولى، فوجدنا صعوبة -غير مؤهلين لها- فى التعبير عن المعاملات الثابتة (القيود) للمتغيرات فى هذه الدوال.. فجربنا أن نعكس مسار النموذج وبدأنا بإفترض الحجم المتاح من الخامات الأولية للإنتهاء إلى المنتجات النهائية عن طريق تحليل بعض المتغيرات - مثل متغيرات القطاعات الصناعية الخاصة، والقطاعات الجغرافية الحاكمة بالإضافة إلى بعض متغيرات الإقتصاد القومى، فوجدنا أن الصعوبات قد تعقدت وزادت بالنسبة لإمكانياتنا وقدراتنا على الأقل، وتمثلت هذه الصعوبات فيما يلى:

١ - صعوبة تعريف مصفوفة المعاملات الفنية (matrix of technical coefficients). بما تشمله من متغيرات صناعية وتكنولوجية، ومتغيرات مصادر الطاقة والخامات، وإحتياجات قوة العمل كما ونوعا من حيث التأهيل ومستويات المهارة.

٢ - صعوبة تعريف الإعتبارات الإقتصادية عن طريق دالة التكلفة بشكل منطقى بحيث توضح أقل تكلفة ممكنة لمستويات الإنتاج المختلفة نوعا وكما، مع إعتبار الأسعار السائدة والمتوقعة والتكنولوجيات المتاحة.

٣- صعوبة تعريف القيود الحاكمة (constraints) الإقتصادية والإجتماعية والسياسية - سلبية كانت أم إيجابية - بالنسبة للعملية الإنتاجية ككل لإمكان إلقاء الضوء على العلاقات المؤسسية والتكنولوجية المتشابكة والمعقدة، والتي يمكن أن تؤثر على النتائج المفترض لعمليات الإنتاج وعلى التابع الزمنى كميا لهذه العمليات مع كل سيناريو بإختلاف شروطه الإبتدائية.

كما تبين لنا إستحالة الإستعانة أو حتى الإسترشاد بأعمال تمت فى هذا المجال على المستوى المصرى. فقد إتصلنا بكلية الهندسة (جامعة القاهرة) عندما سمعنا أن هناك نشاطا بحثيا يستخدم وسائل النمذجة فى مجال الخامات المعدنية.. ولكن وجدنا أن ما يتم إستخدامه هو برنامج بسيط بلغة الـ Basic لإنشاء نموذج يقدم حلا مكررا لمسألة بسيطة كمدخل تعليمى فى مجال النمذجة. كما أنه بإتصالنا بالهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية بإعتبارها الهيئة الرسمية المشرفة والمخططة للنشاط التعدينى ككل على مستوى الدولة.. وجدنا أنها لم تستخدم أساليب النمذجة فى أنشطتها، وكل ما فعلته هو إنشاء قاعدة بيانات للموارد المعدنية وموقع على الإنترنت به بعض البيانات.

وخرجنا من ذلك كله.. بأن إستخدام نظام الجمع بين أساليب النمذجة وأساليب كتابة السيناريو بالشكل الذى أوضحناه قبل سوف يكون مكلفا للغاية ويفوق إمكانياتنا، ولن تسعفنا المعلومات والإحصائيات المتاحة فى هذا الشأن.. فقررنا إستخدام أساليب "التحليل الوصفى" وأساليب "تحليل الإتجاه ثم الإسقاط"، وأن تكون وسائلنا فى ذلك بسيطة وغير مكلفة وتتلاءم مع قدراتنا فى الوقت الحالى، وذلك بأن نعتمد على الحدس الذى يقوم على التخمين وعلى الفراسة، بمعنى إدراك الشئ مباشرة بالعقل ودون الدخول فى متاهات تعقيد القواعد وتعقيدها، ودون مواجهة لمشاكل التحليل الرياضى والإحصائيات المعقدة من جانب وغير اليقينية أو غير المنضبطة من جانب آخر. وسوف يسهل علينا ذلك حيث أن الحواس قد إمتلأت بما عايشته ورأته وسمعته ولمسته، فغزرت المعرفة والخبرة

بما حولها.. ولا يبقى عندئذ إلا أن يتناولها العقل بالتنظيم. ونرجو أن يكون ذلك بمنأى عن الصعوبات التي ينشأ بعضها عن الذاتية، وأن نلتزم بالخط المعرفى البسيط للفهم الناضج المشترك، وأن نتجنب مداعبة اللغة لمشاعرنا وعواطفنا.

وسوف نهدف مع التحليل الوصفى إلى تتبع التغيرات الكمية الممكنة مع الزمن، مثل تتبع التغيرات المتوقعة فى إجماليات إنتاج القطاع التعدينى (المناجم-المحاجر-الملاحات)، مع ملاحظة أن التغيرات الكمية فى تلك الإجماليات لاترتبط دائما بعلاقة تناسب طردى مع معدلات النمو الإقتصادى فى قطاع التعدين أو مع معدلات النمو السكانى، لأن عنصر التطور التكنولوجى إذا دخل فى الاعتبار قد يودى إلى ترشيد الإستخدام الكمى ويجعل الإرتباط هو التناسب العكسى مع الزمن فيقل حجم الإستهلاك الكمى مع عدم التضحية بمزايا إستخدامات الكم الكبير.

ومع ذلك يمكن أن يرتبط إجمالى إنتاج القطاع لبعض أنواع الخامات بعلاقة تناسب طردى - (مع ملاحظة صغر المعامل الثابت لهذه العلاقة مع إطراد التطور التكنولوجى) - مع حركة التعمير وزيادة السكان، فيزيد الطلب على مجموعة خامات مواد البناء مثلا. ومع زيادة السكان أيضا يزيد الطلب على الغذاء والإنتاج الزراعى مما يودى إلى زيادة الطلب على خامات صناعة الأسمدة الكيماوية. وقد تتبنى النخبة الحاكمة فى أى سيناريو إستراتيجية التصنيع الثقيل كإختيار لمستقبل مصر الصناعى، فيزداد الطلب عندئذ على مجموعة خامات الفلزات الحديدية.. وسوف تتأثر إجماليات إنتاج القطاع التعدينى بهذا المفهوم مع كل سيناريو.

وجدنا أيضا أنه عند تتبع التغيرات الكمية الممكنة مع الزمن فى كل سيناريو، أنه فى حالة إعتدانا على مؤشرات الكفاءة الإنتاجية أو حتى على أحد مؤشراتهما مثل متوسط إنتاجية الجنيه/أجر على سبيل المثال، بغرض دعم التعبير الكمى لقطاع التعدين فى مسارات السيناريوهات المختلفة، فسوف نجد صعوبة

فى التعميم بالنسبة لأنشطة القطاع المختلفة، وسنضطر عندئذ إلى تحليل النشاط لكل خامة من الخامات على حدة...!. ولإيضاح هذه الصعوبة نضرب مثلاً من واقع الأوراق الرسمية لشركة النصر للفسفات، حيث نجد أن تطور متوسط إنتاجية الجنيه/أجر من عام ١٩٦٧/٦٦ إلى عام ١٩٩٩/٩٨ كانت على النحو التالى بالجنيهاً:

١٩٩٩-٩٨	١٩٩٨-٩٧	١٩٩٤-٩٣	١٩٩٢-٩١	١٩٨٧-٨٦	١٩٦٧-٦٦
٤,٤٠	٣,٢٣	٠,٨٥٩	٢,٨٠	١,٩٥	١,٩٠

نلاحظ من الجدول السابق أنه فى ظل نظام سياسى واقتصادى واحد تقريباً قد تطورت إنتاجية الجنيه /أجر فى الفترة من عام ٦٦- ١٩٦٧ من ١,٩٠ إلى أن وصلت ٢,٨٠ جنيه/أجر عام ٩١- ١٩٩٢ رغم التوسع فى تعيين العمال (حوالى ٦٤٠ عامل) الذى حدث بين عامى ١٩٩١,٩٠. ثم نلاحظ بعد ذلك إنخفاضاً حاداً فجائياً عام ٩٣-١٩٩٤ لهذا المؤشر مع تبنى الدولة لسياسة إقتصاد السوق وإلغاء الدعم، ولكن طبقاً لمعايشتنا واقع الشركة فى ذلك الوقت، فإننا نقرر أنه لم تكن لسياسة الدولة الإقتصادية أى دخل فى هذا الإنخفاض الفجائى، وكان السبب الرئيسى هو إيقاف نشاط إستخراج الفوسفات وتدهور باقى أنشطة إستخراج الخامات الأخرى وسوء الإدارة وضعفها. ونلاحظ تطور المؤشر المذكور بعد ذلك عام ٩٧-١٩٩٨ إلى أن وصل إلى ٤,٤٠ جنيه/أجر عام ٩٨-١٩٩٩، وكان سبب تحسن هذا المؤشر وزيادته هو تصفية معظم العمالة بالإستغناء عن حوالى ٥٠% من إجمالى القوة العاملة بالشركة عن طريق المعاش المبكر وتعويض الدفعة الواحدة، بالإضافة إلى عودة الشركة إلى إستخراج الفوسفات وإنتاجه من أماكن لا تحتاج إلى تكلفة عالية فى كشف طبقة الفوسفات وإستخراجها وتجهيزها... ..

قد تيسر لنا عرض أسباب تغير المؤشر المذكور فى الفترة المذكورة، كما يمكننا إجراء مزيد من التحليل والإستنباط والإستقراء لهذا المؤشر ولكافة المتغيرات والمؤشرات الأخرى بالنسبة لنشاط شركة النصر للفوسفات، وذلك لمعايشتنا الشخصية لنشاط هذه الشركة التعدينى، أما التعميم والتسيبب بأسباب عامة مشتركة على كل مؤشرات ومتغيرات النشاط التعدينى فى مصر فسوف يكون صعبا إن لم يكن مستحيلا، لعدم إمكان تتبع كافة المتغيرات وإختلافها بين كل نشاط وآخر مابين إدارية وفنية وتمويلية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية، وإستحالة الحصول عليها - إن توفرت - وللشك فى صحتها ودقتها فى حالة إمكان الحصول عليها.

ونخلص مما سبق.. أننا نرى الإكتفاء بمتابعة وتصور حركة إجماليات إنتاج القطاع ككل ونسبة مساهمته فى إجمالى الدخل القومى فى كل سيناريو. وكذلك متابعة نشاط القطاع كليا بالنسبة للتطور الكمى لتراخيص البحث وعقود الإستغلال لخامات المناجم ومواد المحاجر والملاحات. وسوف يتم تقدير الإتجاه العام فى كل سيناريو وتصور الملامح الكمية له بإستخدام الأرقام القياسية طبقا لما سوف يتم إيضاحه فى البند ثالثا من الفصل الحالى. وسوف نضع فى الإعتبار أن لحظة فتح الستار لكل سيناريو هى بداية عام ٢٠٠١ (بداية القرن الجديد) بدون فترة إنتقال أو إستهلاك أى وقت فى "إعادة ترتيب البيت"، أو إعداده لإستقبال سيناريو أو آخر من السيناريوهات محل إهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠. ونفترض لذلك أن الإنتقال من الواقع الحالى لكل سيناريو يتم عن طريق التداول الطبيعى للسلطة، وليس عن طريق الإنقلابات أو الثورات التى قد تستدعى وقتا قد يطول بحجة تثبيت نظام كل نخبة حاكمة والتخلص من أعدائها.

وإضافة إلى بيانات المرفقات الملحقة بالفصل السابق، نوضح بالجدول والبيانات التالية بعضا من مؤشرات القطاع التعدينى الإحصائية (مناجم -

محاجر - أملاح تبخرية) فى مصر . وذلك بغرض توضيح صورة الواقع الكمي الحالى للقطاع قبل لحظة فتح الستار وتشغيل السيناريوهات محل إهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠ .

جدول رقم (١)

إجمالى الدخل القومى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٧/٩٦
وقيمة إجمالى الصناعة والتعدين ونسبتها المئوية إليه^١

السنة	إجمالى قيمة الدخل القومى بالمليون جنيه	الصناعة		التعدين	
		إجمالى القيمة بالمليون جنيه	% للدخل القومى	إجمالى القيمة بالمليون جنيه	% للدخل القومى
١٩٩٢/٩١	٢١٦٠٨٨,٧	٦٠١٧٥,٧	٢٧,٨٤	٣٧٢,٧	٠,١٧٢
١٩٩٣/٩٢	٢٢١٥٧٧,٣	٦١٨٠٠,٠	٢٧,٨٩	٣٦٤,٨	٠,١٦٥
١٩٩٤/٩٣	٢٢٩٤١٨,٠	٦٤٣٥٠,٠	٢٨,٠٤	٤٨٤,٨	٠,٢١١
١٩٩٥/٩٤	٢٤٠٢٩٣,٠	٦٩٢٦٠,٠	٢٨,٨٢	٤٤٥,٥	٠,١٨٥
١٩٩٦/٩٥	٢٥٢١٨٥,٠	٧٤٠٨٣,٠	٢٩,٣٧	٤٨٢,٧	٠,١٩١
١٩٩٧/٩٦	٢٤٩٠٩٠,٠	٧٠٤٩٢,٠	٢٨,٣٠	٤٨٨,٦	٠,١٩٦

ومن المؤشرات التى يمكن أن تعبر عن واقع النشاط التعدينى الحالى، إجمالى أعداد تراخيص البحث وعقود الإستغلال بالنسبة لخامات المناجم ومواد المحاجر والملاحات، كبيانات إحصائية صادرة عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية^٢، والتى يمكن أن نبني عليها مانعقده مؤشرا كميًا يساعد فى التعبير إلى حد ما عن مدى النشاط التعدينى فى مسارات

^١ المصدر : نشرة المناجم والمحاجر والملاحات الصادرة عام ١٩٩٧ عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .

^٢ المصدر : نفس المصدر السابق .

السيناريوهات المختلفة طبقا لتصوراتنا فى هذا الشأن.. مع بعض التحفظات بالنسبة لجدية طلبات الترخيص.

وقد بلغ إجمالى عدد تراخيص البحث عام ١٩٩٧/٩٦ للمناجم ٣١٨ ترخيصا، منها ٦٣ ترخيصا لشركات قطاع الأعمال العام، تمثل نسبة ٢٠%، وعدد ٢٥٥ ترخيصا لشركات القطاع الخاص والأفراد تمثل ٨٠%. ومن حيث مساحات هذه التراخيص فقد بلغ إجمالها ١٢٠٥ كم^٢ بنسبة ٢٠,٧% لقطاع الأعمال العام والباقي لشركات القطاع الخاص والأفراد.

وقد بلغت عقود الإستغلال السارية بالنسبة للمناجم عدد ٤٥٨ عقدا، كان نصيب قطاع الأعمال العام منها ٢٧٠ عقدا بنسبة ٦٥%، والباقي للقطاع الخاص بنسبة ٣٥%. وبلغ إجمالى مساحات عقود الإستغلال ١٤٣٠ كم^٢ منها ١٣٥٣ كم^٢ لشركات قطاع الأعمال العام بنسبة ٩٤,٦%، والباقي لشركات القطاع الخاص والأفراد بنسبة ٥,٤% فقط.

وبلغ عدد المحاجر المرخصة فى مختلف المحافظات عدد ٦٩١ محجرا لمواد البناء، وعدد ٢٠٠ محجرا لأحجار الزينة، وعدد ٤٩٦ محجرا للخامات الصناعية (مثل: الرمال البيضاء- الطفلة- الدولوميت- البازلت - الحجر الجيرى - رمل المسابك - الجبس).. ويستحوذ على معظم تراخيص المحاجر القطاع الخاص والأفراد [حتى من قبل أن تبدأ عمليات الخصخصة] فيما عدا محاجر الخامات الصناعية فيستحوذ عليها وحتى الوقت الحالى قطاع الأعمال العام.

أما بالنسبة للأملح التبخرية فقد بلغ عدد الملاحات المرخصة بالمحافظات ١٥ ملاحه وطرانتان، وتم إيقاف الترخيص بالسياحات منذ ١٩٩٠/١٢/٣١. وتقع الملاحات المذكورة فى محافظات الإسكندرية وبورسعيد وشمال سيناء والفيوم والبحيرة.

ولتكلمة صورة الواقع الإحصائي السابق، فإن واقع السعي الحالي من أجل الحصول على تراخيص بحث من قِبَل القطاع الخاص والأفراد ينقسم إلى قسمين: قسم يسعي بجديّة وينجح القليل منه في الحصول على عقد إستغلال لبدء عملية الإنتاج، ويفشل أغلبه بعد أن يصرف ملايين الدولارات في أعمال البحث والتقييم مثل ماحدث مع شركة مينكس (Minex)^(٣)، وقد أشرنا إلى ذلك عندما تحدثنا عن الذهب في الفصل الثاني من الباب الأول.. ومثل ما هو متوقع حدوثه مع شركة سنتامين^(٤) التي تعمل حاليا في مجال الذهب أيضا نتيجة للمعوقات والشروط الحكومية الصعبة ، ونذكر من بينها مايلي:

- إذا أنفق المستثمر مليون دولار مثلا في السنة على النشاط البحثي، فيطلب منه تقديم خطاب ضمان بنفس القيمة بالإضافة إلى خضوع المستثمر لمراقبة مستمرة ومراجعة دائمة لدفاتر مصروفاته، رغم أن الذي يصرفه هو من ماله الخاص.
- إذا نجح المشروع بعد مضي عدة سنوات في البحث والتقييم، فعلى المستثمر أن يكون شركة تمتلك الدولة منها ٥٠ % وهو إتجاه يعاكس تماما ما تعلنه الحكومة من تبنيها لإقتصاديات القطاع الخاص.
- على المستثمر أن يدفع للحكومة إتاوة تتراوح بين ٣%، ٨% على مبيعات الشركة، بالإضافة إلى ٥٠ % من الأرباح.

٣- من شروط التعاقد أن تدفع شركة مينكس إتاوة ٨% أول ٨ أعوام مع إعفاء ضريبي كامل ، ثم إتاوة ٦,٧٥ % بعد ذلك مع تحمل كافة الضرائب ، وإذا نجح المشروع تتكون شركة تمتلك الدولة منها ٥٢ % وشركة مينكس ٤٨% (المصدر: موقع هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية على الإنترنت <http://www.egsma.gov.eg/gold%20deposit.html>) .

٤- من شروط التعاقد أن تدفع الشركة إتاوة ٣% أول عام (النسبة بعد ذلك غير متاحة) مع تحمل كافة الضرائب ، وإذا نجح المشروع تتكون شركة تمتلك الدولة فيها ٤٠% أول وثاني عام ، ثم ٤٥% ثالث ورابع عام ، ثم ٥٠ % بعد ذلك (نفس المصدر السابق).

والظاهرة السلبية التي تكاد تسيطر على النشاط التعدينى الحالى، تتمثل فى أن أغلب رجال الأعمال هم من ذوى النفوذ السابق بالدولة، أو من الذين تربطهم علاقات خاصة قوية بالسلطة التنفيذية، وهم - تبعاً لذلك - يتمتعون بمزايا هائلة فى الحصول على قروض وتسهيلات واسعة من البنوك، ويمتلكون قدرة فائقة على تخطى أى عقبات وصعوبات حكومية، ويمكنهم الحصول على إستثناءات إعفائية من أى شروط لاترضيهم، كما لا يلتزمون بشروط الكفاية الفنية أو بأى شروط أخرى فى الواقع العملى.. وأصبح لهؤلاء وضعاً متميزاً على غيرهم من القلة من رجال الأعمال الذين يعملون بأموالهم ويعتمدون على جهدهم، مما يعوق فى رأينا أى نشاط إستثمارى فعال فى مجال التعدين ويؤدى إلى سوء إستغلال الموارد التعدينية.

ولإستكمال صورة الواقع المصرى الحالى - بصفة عامة - فإننا نسجل مايلى من تقارير التنمية فى العالم والصادرة من البنك الدولى:

متوسط معدل النمو السنوى % للناتج المحلى الإجمالى (GDP):

* فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ ← ٥,٣% (GDP 1980=US\$ 22913 millions)

* فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧ ← ٣,٩% (GDP 1997=US\$ 75482 millions)

ويقترن متوسط النمو فى التسعينيات بتدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وإقتران معدلات النمو الإقتصادى بارتفاع معدلات البطالة السافرة، حيث تشير المصادر إلى إرتفاع معدل البطالة السافرة إلى أكثر من ١٧% من إجمالى قوة العمل أى مايبلى نحو ثلاثة ملايين مواطن (عام ١٩٩٧)، كما تشير إلى تزايد نسبة الأفراد الواقعين تحت خط الفقر مما يعنى أن النمو المحقق يتسم بأنه نمو بدون فرص عمل. كما يصاحب هذا النمو إرتفاع رصيد الديون الخارجية إلى ٢٨,١ مليار دولار أمريكى بما يعادل ٩٦ مليار جنيه مصرى

تقريبا (١٩٩٨/٩٧)، وكذلك إرتفاع حجم الدين الداخلي إلى أكثر من ١٥٤ مليار جنيه مصرى (١٩٩٨/٩٧). ونوضح فيما يلى بعضا من المؤشرات العامة للواقع الحالى ممثلة بالرسومات والأشكال البيانية التالية.

جدول رقم (٢)

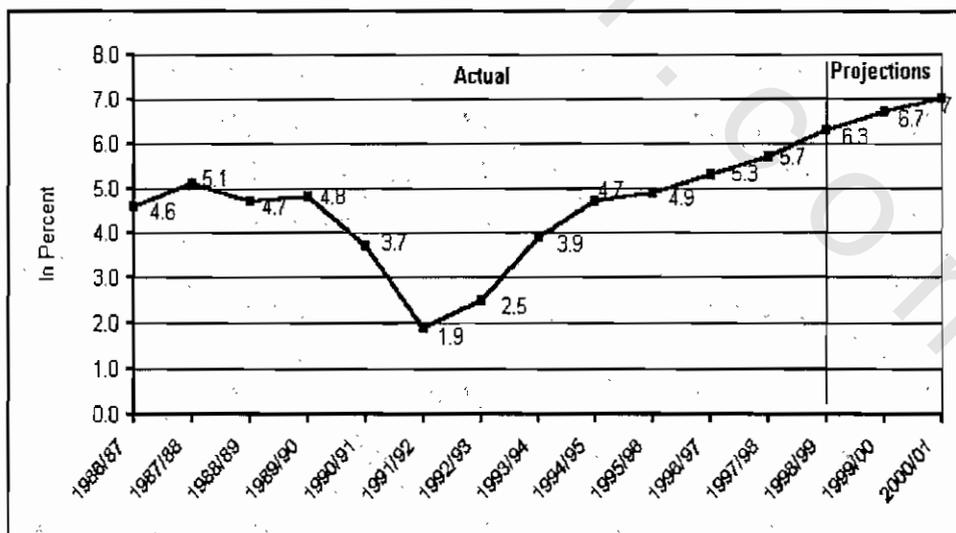
ملاحظة: فى الجدول التالى الخانة Y تمثل معدل النمو الحقيقى (أى بالأسعار الثابتة) فى إجمالى الناتج المحلى، والخانة X تمثل السنة المالية

٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	X
٣,٩	٢,٥	١,٩	٣,٧	٤,٨	٤,٧	٥,١	٤,٦	Y
	٠١/٠٠	٠٠/٩٩	٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	X
	٧	٦,٧	٦,٣	٥,٧	٥,٣	٤,٩	٤,٧	Y

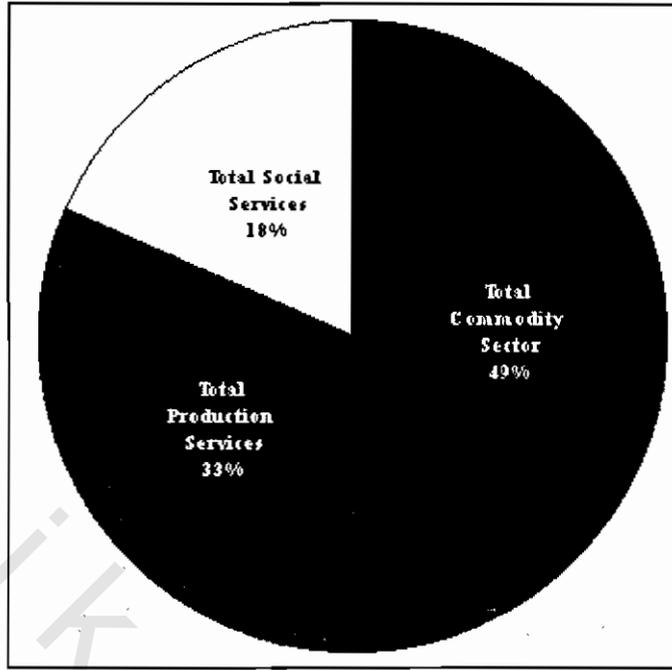
ملاحظة: معدل النمو فى السنتين المائتين ٠١/٠٠ & ٠٠/٩٩ متوقع أو مستهدف

المصدر: وزارة التخطيط & Egypt Almanac من شبكة معلومات الإنترنت :

<http://www.misrnet.idsc.gov.eg> & <http://expedia.msn.com/wg/africa/egypt/p30686.asp>

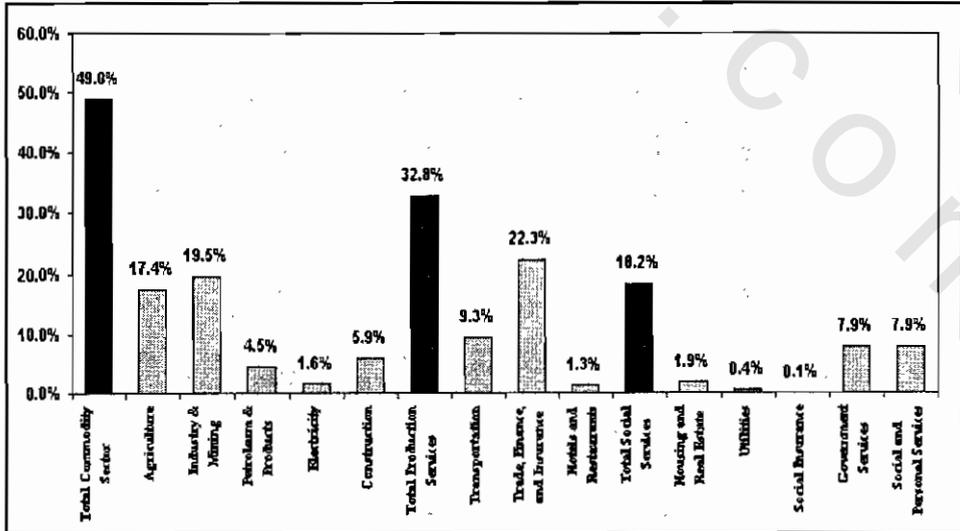


الشكل البيانى لبيانات الجدول السابق



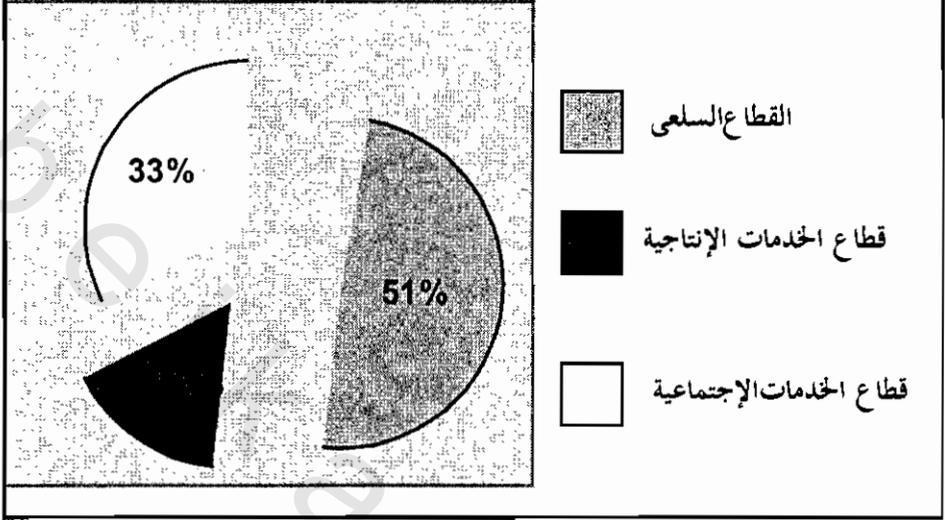
الشكل عاليه يبين النسب المئوية لمكونات إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٩/٩٨ حيث يشكل إجمالي القطاع السعي ٤٩% من إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي قطاع الخدمات الإنتاجية يشكل ٣٣%، وإجمالي قطاع الخدمات الإجتماعية ١٨%. والشكل التالي يبين النسب المئوية لمكونات كل قطاع نفس العام ١٩٩٩/٩٨

المصدر: نفس المصدر السابق من شبكة معلومات الإنترنت .



نسب توزيع العمالة على القطاعات المكونة لإجمالي الناتج المحلي عام

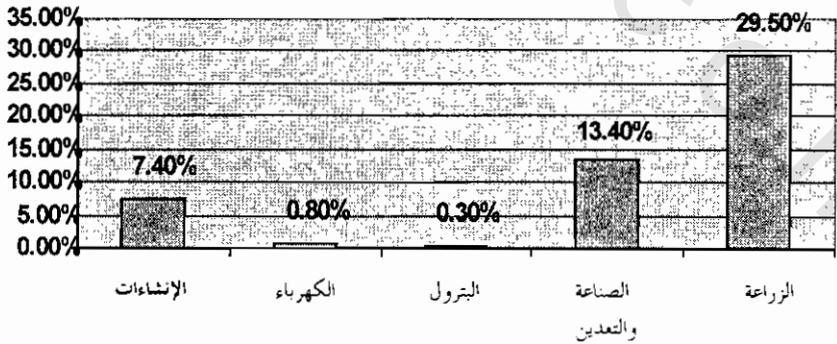
١٩٩٩/٩٨



المصدر: للشكل اعلاه وأدناه هو نفس المصدر السابق من شبكة معلومات الإنترنت:

<http://www.misrnet.idsc.gov.eg>: الحكومة المصرية / وزارة التخطيط &
[Egypt Almanac] <http://expedia.msn.com/wg/africa/egypt/p30686.asp>

نسب توزيع العمالة داخل القطاع للسلعي - ١٩٩٩/٩٨



ثانياً: التحليل الوصفي والإتجاه العام للسيناريوهات محل الإهتمام

* السيناريو المرجعى

١- يتضح أن النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو تتبنى مايسمى بسياسة "الإصلاح الإقتصادى"، ليس على سبيل الإختيار الحر الذى تفرضه مصلحة الأغلبية، ولكن إستجابة لرغبات قوى خارجية، ولإنعدام القدرة على تحقيق الإستقلال الإقتصادى بمعزل عن هذه القوى، ولعدم إمكان الإستغناء عن القروض والمعونات والهبات الممنوحة منها. ورغم الإتجاه الحالى فى الإنتقال إلى إقتصاديات القطاع الخاص الذى يتأثر بعوامل السوق وآلياته، فإن توجهات النخبة الحاكمة تسير بخطوات غير واضحة إلى شكل غير واضح من أشكال الرأسمالية التى تعانى من التبعية إلى الخارج، وتفسح المجال لنمو بورجوازية الدولة على حساب الضعف السياسى والإقتصادى للجماهير، ولانتوقع أن تجاهر النخبة الحاكمة صراحة بأن ذلك هو المقصود، كما نتوقع أن تستمر توجهاتها الحالية فى تأجيل "الإصلاح السياسى" إلى حين الإنتهاء من الإصلاح الإقتصادى دون خطة زمنية محددة، ولانتوقع إنتهاء الإصلاح الإقتصادى خلال العمر الزمنى لهذا السيناريو.

٢- نتوقع إستمرار تزييف إرادة الناخبين إلى درجة إلغائها بالعدول عن بعضها مثلما حدث بالنسبة لإنتخابات بعض المناصب كالعمد فى القرى والعمداء فى الجامعات، وتجميد الإنتخابات فى بعض النقابات المهنية خشية إستيلاء بعض التيارات المعارضة، مثل التيار الإسلامى أو غيره، بما يؤيد غياب النية فى "الإصلاح السياسى" .. هذا بالإضافة إلى أن الرؤية الواضحة والشاملة للإصلاح الإجتماعى ستظل غائبة عن الساحة الوطنية.

٣- بالنسبة للقطاع التعدينى.. سوف يظل إعتبار خامات المناجم ومواد المحاجر الموجودة فى الأراضى المصرية ، وتلك التى توجد فى قاع البحر أو تحت القاع فى المياه الإقليمية والإمتداد القارى خارج المياه الإقليمية، وكذلك الأملاح والمواد الذائبة فى المياه سواء السطحية أو الجوفية.. من أموال الدولة. وسوف تظل جميع الخامات التى يستخرجها المرخص له فى البحث ملكا للدولة ملتزما بالحفاظ عليها طوال مدة سريان الترخيص بالبحث طبقا لما هو منصوص عليه فى القانون السارى حاليا ومشروع القانون المقدم لمجلس الشعب^(٣).

٤- سوف تظل شروط منح تراخيص البحث وعقود الإستغلال معقدة وتتطلب عدة إجراءات متشابكة بدءاً من الجهة المانحة الأصلية^(٤)، وإنهاءً بالموافقات والتدخلات العديدة من جهات أخرى، مثل موافقة هيئة العمليات بوزارة الدفاع، وموافقة الآثار والسياحة وإصلاح الأراضى وعدم إعتراض المحليات. ولن يتمكن شخص عادى من غير ذوى النفوذ أن يمر بسهولة من خلال كل تلك الإجراءات والموافقات المتشابكة المعقدة إلا عن طريق الصدفة السعيدة حتى ولو لم يكن هناك موانع عسكرية أو سياحية أو موانع تتعلق بالبيئة والآثار والمحليات والمحميات الطبيعية تمنع الترخيص بمنطقة البحث والإستغلال أو تعوقه.

٥- على الرغم من الشروط والإجراءات المعقدة التى سبق ذكرها.. نتوقع زيادة منح تراخيص البحث وعقود الإستغلال لشركات القطاع الخاص والأفراد لخامات المناجم بنسبة ٩٥% من إجمالى التراخيص والتعاقدات الصادرة، مع

(٣) القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتنظيم إستغلال خامات الوقود والمناجم والمحاجر والملاحات وتعديلاته بالقانون رقم ١٥١ و رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، وتقدمت وزارة البترول والثروة المعدنية بمشروع قانون للمناجم والمحاجر والملاحات مازال حيبسا فى مجلس الشعب حتى الآن .

(٤) الجهة المانحة الأصلية هى الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .

إستمرار قصر الترخيص بإستغلال الخامات النووية^٥ على هيئة المواد النووية التابعة للحكومة. أما بالنسبة لمواد المحاجر والملاحات فسوف تصل نسبة مايستحوز عليه القطاع الخاص والأفراد من تراخيص البحث وعقود الإستغلال إلى ١٠٠%.

٦- نتوقع تركُّز أنشطة المستثمرين الأجانب، أو الشركات عابرة القومية، فى مجال إستغلال خامات مواد البناء وصناعة الأسمنت، وأحجار الزينة، وخامات الفوسفات لصناعة الأسمدة الكيماوية، مع مشاركة المستثمرين المحليين فى بعض المشروعات الفرعية. ونتيجة لضعف مؤسسات الدولة الرسمية، فإن وضع الدولة التفاوضى لن يجعلها قادرة على تعظيم المدخلات المحلية وزيادة القيمة المضافة. وسوف يعمل هؤلاء المستثمرون على تثبيت أوضاعهم بالإستيلاء على رأس المال المحلى لإستعمالهم الخاص، مما يؤدى فى النهاية إلى خلق تشوهات فى البيئة الإقتصادية المحلية.

٧- نتوقع بعد مدة لن تتجاوز ستة سنوات تصفية كاملة للقطاع العام، والإنتقال إلى إقتصاديات القطاع الخاص. وسوف يقتصر دور وزارة الصناعة على نشر البيانات والإحصائيات بالإضافة للدور الرقابى وإقتراح القوانين التى تتضمن مراعاة الجودة والتطوير التكنولوجى دون الدخول فى عمليات الإنتاج أو المساهمة فى إدارة العملية التكنولوجية للمشروعات.. فيما عدا التدخل أحيانا لإنقاذ بعض المشروعات التعدينية التى تورطت فيها الدولة من قبل مثل مشروع فوسفات أبو طرطور، وسوف يتزايد الإعتماد على نقل منتجات التكنولوجيا أكثر من العمل على تطويرها وتطويعها لملاءمة بيئة العمل المصرية. ونتوقع أن تتمكن الشركات عابرة القومية من إجهاض أى ضغوط تنافسية فى السوق المحلى. أما بالنسبة لشركات الإنتاج الحربى فسوف تظل

(٥) الخامات النووية طبقا لقانون المناجم والمحاجر هى الخامات التى تحتوى بالوزن على ملائقل عن ٠,٠٥% من اليورانيوم أو الثوريوم أو أى خليط بينهما .

تحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع والإنتاج الحربى دون أى نوع من أنواع الرقابة الشعبية رغم توقع زيادة إنتاجها من السلع المدنية، وسوف يساهم جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة فى بعض الأنشطة التعدينية كما يحدث حالياً بالنسبة لإستغلال خام الألبيتيت (Albitite) بمنطقة شرم الشيخ بسيناء دون متابعة فنية من الجهات المختصة بالنشاط التعدينى.

٨- نتوقع نجاحاً محدوداً لوزارة الإتصالات فى توسيع نطاق الإتصال بمصادر المعلومات الداخلية والخارجية.. إلا أن هذا النجاح لن يساعد كثيراً فى تقليل الفجوة المعلوماتية والمعرفية بين مصر والعالم المتقدم، وذلك لإفتقار الأهداف الموضوعية إلى وسائل تنفيذية فعالة، ولإرتفاع النسبى فى تكلفة الحصول على كومبيوتر شخصى والإشتراك فى شبكة معلومات الإنترنت، فضلاً عن إرتفاع فئات المحاسبة على وقت الإتصال التليفونى للتعامل مع هذه الشبكة بالمقارنة إلى معظم دول العالم مع إعتبار الإنخفاض الملحوظ لمتوسط دخل الفرد فى مصر. ونتوقع من جهة أخرى نجاحاً نظرياً لوزارة الدولة للبحث العلمى فى تحديد الأولويات ووضع الأهداف فى مجالات البحث العلمى، إلا أن الصلة ستظل منقطعة بين متخذى القرار وجهات البحث المختلفة، وسوف تزداد هجرة العقول العلمية، وذلك لفقدان الإرادة السياسية الفعالة فى مجال التنسيق بين مجالات البحث العلمى وجهاته العديدة المتشعبة، بالإضافة إلى تدنى مستوى الدعم المالى الذى تقدمه الدولة لتلك الجهات مع عدم حماس المستثمرين فى المشاركة الجدية بالدعم الأدىبى والمالى لتنشيط البحث العلمى وتطويره.

٩- نتوقع تراجع معدلات النمو فى الناتج القومى عن ٥,٥ % (معدل عام ١٩٩٩/٩٨) بمقدار ٠,٣% نقطة مئوية سنوياً فى الأعوام الثلاثة الأولى للسيناريو الحالى وميله إلى التذبذب بين الثبات والإنخفاض بعد ذلك.. رغم ماتستهدفه النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو من تحقيق معدل نمو لا يقل عن

٩% سنوياً في الخمس سنوات الأولى ، يرتفع بعد ذلك إلى ١١ % فى المتوسط حتى عام ٢٠٢٠. كما نتوقع مع تراجع معدلات النمو فرض مزيد من الضرائب ومزيد من خفض الدعم لسد عجز موازنات الدولة السنوية، مما يؤدي بالتالى إلى مزيد من التراجع فى معدلات النمو نتيجة إنقاص المتغيرات الثلاثة التى يمكن أن تساهم فى زيادته وهى: الإذخار والإستثمار والإستهلاك.

١٠- سوف تسعى النخبة الحاكمة إلى محاولة التنسيق مع الدول العربية لوضع تشريعات منجمية متوافقة لتيسير إنتقال رؤوس الأموال والإستثمار، وكذلك للحد من الآثار السلبية لعولمة الإقتصاد على قطاع الثروة المعدنية، وذلك بتطوير دور مؤسسات العمل العربى المشترك وإقامة سوق عربية مشتركة لإستثمار الموارد المعدنية.. ولكننا نتوقع توقف هذا السعى وتجمده عند مرحلة ما وقبل الوصول إلى أية مرحلة تنفيذية، وذلك لعدم إتفاق السياسات والحكام العرب، وإختلاف المصالح مع الدول الكبرى المتقدمة. وقد تتجح بعض المساعى الثنائية المحدودة فى تنشيط إستغلال وتسويق بعض الخامات المعدنية مثل خامات مواد البناء وكربونات الكالسيوم العالية الدرجة.. ونتوقع للأسف نجاحاً أكبر لإسرائيل فى مجال التنسيق مع بعض الدول العربية مثل الأردن فى تسويق خام الفوسفات ومنتجاته، ومثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية فى تعاقدات طويلة الأجل لإستيراد خامات حديد الإخترال المباشر (المكورات) بإعتبارها مصدر مستقبلى لهذا النوع من الخامات.

١١- نتوقع أن يستمر التخبط بين الإتجاه المعلن فى تشجيع الإستثمار الأجنبى وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وبين مايجرى فعلا على أرض الواقع من ظروف سياسية وإجتماعية طاردة لرأس المال، ذلك بإستثناء بعض نواحي الإستثمار سريعة العائد، أو التى تقوم على قروض محلية أو ضمانات

حكومية. ونتوقع أن يتزايد الإلتجاه بقبول ربط التمويل الأجنبي للمشروعات التعدينية بشرط توريد المعدات من الممول وحق الإدارة وتشغيل العمال الأجانب العاديين كخبراء، بحيث يضمن الممول فى النهاية إسترداد مدفوعاته عن طريق هذه الشروط وليس عن طريق أرباح حقيقية ناتجة عن النشاط الذى ساهم فى تمويله.

١٢- ورغم ماسبق ذكره فى البند السابق.. فسوف يؤدى الإندفاع الظاهر وراء تشجيع الإستثمار الأجنبى والمحلى، وكذلك الإندفاع الظاهر وراء جلب مستحدثات التكنولوجيا إلى إرتفاع ظاهر وخاصة فى السنوات الأولى من عمر هذا السيناريو بالنسبة إلى إنتاج بعض الخامات مثل خامات مواد البناء، وإلى تنشيط البحث عن الخامات الإستراتيجية وإستغلالها مثل خام الإلمنيت والرمال السوداء والزيركون^٧ واليورانيوم وخامات التكنولوجيا الفائقة (high technology) مثل فلز النيوبيوم والتنتالم. كما نتوقع زيادة نشاط جلب الصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعة الأسمدة الكيماوية وحامض الفوسفوريك التى تعتمد على الإنتاج المحلى لخامات الفوسفات أو على إستيرادها جزئياً من الخارج.. وسوف تظل الإعتبارات البيئية بعيدة عن أن تعامل كأحد عناصر التكاليف فى المشروعات التعدينية أو فى الصناعات القائمة عليها.

١٣- ونتوقع على المستوى الإجتماعى إستمرار الأمية على مستويات عالية، وإنخفاض مستويات التعليم للسكان عموماً، وإنتشار أعراض سوء التغذية، وتفاقم أزمة السكان.

^٧ يستخدم الزيركون فى صناعات كثيرة منها السيراميك البويات وغيرها وتحقق وجوده فى الصحراء الشرقية عند تقاطع خطى عرض ٢٦ ٣٤ ١٤ ، ٢٥ ٢٩ ٠٠ مع خطى طول ٣٤ ٠٩ ٤٣ ، ٣٤ ١٢ ٣٠ بالترتيب؛ السعر العالمى عام ١٩٩٨ يتراوح حسب النوعية بين ٧٥ ، ١٥٠ دولار أمريكى للرطل الواحد ، وبلغ إجمالى الإنتاج العالمى عام ١٩٩٦ من الزيركون مليون طن متر واحد / المرجع : شبكة معلومات الإنترنت موقع هيئة المساحة الجيولوجية - بيان ١٩٩٦/١٢/٢٠ : (<http://www.egsma.gov.eg/zircon.html>) .

١٤- سوف يؤدي الجو العام للسيناريو الحالى إلى غياب القيم المطلوبة للنهوض الإقتصادي والإجتماعى والسياسى، مثل قيم الإنتماء وتقدير العمل وإحترام حق الإختلاف.. كنتيجة حتمية للإحباط العام وتزييف إرادة الأغلبية وسلب سلطتها فى إختيار من يدير شئونها ومواردها. ونتوقع أن يزداد تسلط النخبة الحاكمة فى دفعها للجماهير لقبول عدم التدخل فى الأمور السياسية وتهميش دور النقابات المهنية والجمعيات العلمية والهندسية بدعوى الضرورات الأمنية والقومية، مما يؤدي إلى السلبية الكاملة فى التفاعل مع أهداف التنمية وإنهيار المواثيق الأخلاقية ولوائح المساءلة الأدبية اللازمة لضبط سلوكيات المهن المختلفة.

١٥- مع تزايد الإتجاه إلى إقتصاديات القطاع الخاص دون مراعاة للبعد الإجتماعى،.. نتوقع إزدياد نسبة البطالة السافرة من إجمالى قوة العمل، وتدهور أوضاع سوق العمل فى مصر وخاصة مع عدم توفر فرص العمل الآمنة فى مقابل إزدياد فرص العمل غير الآمنة والغير محمية بالمخالفة لقوانين العمل والمواثيق الدولية. ونتوقع أن تصل نسبة فرص العمل الغير آمنة إلى أكثر من ٩٠% من إجمالى فرص العمل المتاحة.. وسوف يمثل ذلك قنبلة موقوتة فى قلب المجتمع المصرى، وخاصة مع إنتشار الفقر، وإزدياد ثروات الأغنياء تضخما وتوحشا على قلتهم، وإتساع الفجوة بينهم وبين باقى فئات المجتمع.. مما يؤدي إلى تفشى الإنحراف وخلق بؤر كثيرة من الفساد فى نسيج المجتمع تعمل على هدمه وإنهياره مع الوقت.

١٦- نتوقع.. نتيجة إستمرار النخبة الحاكمة فى التلاعب فى تسميات الأشياء، والكذب تحت باب التجميل، وإخفاء الحقائق، وإظهار صور خادعة لإنجازات تلتهم كثيرا من الموارد لتخدير الجماهير، ثم الإدعاء بعجز الموارد وقصورها، وإستمرار فرض مزيد من الضرائب، وفرض مزيد من القيود على حرية المواطنين بإدعاء الحصار ومواجهة شغب وإرهاب قائم أو

محتمل يهدد الأمن القومي... ونتوقع نتيجة لكل ذلك ولكل ماسبق تصويره من قبل في حركة هذا السيناريو، حدوث اضطرابات وإنقسامات داخلية كثيرة، كما نتوقع حدوث أعمال إرهابية وخاصة من الشباب المتعلم العاطل المجند من جهات معلومة وغير معلومة.. تمهد جميعها إلى قيام ثورة شعبية أو إنقلاب عسكري في السنة العاشرة من المسار الزمني لهذا السيناريو بدعوى إعادة الإستقرار والقضاء على الفساد... وليس لدينا تصور واضح عن النخبة الجديدة أو السيناريو الجديد المتوقع في هذه الحالة.

*سيناريو الدولة الإسلامية

وسط التيارات الإسلامية العديدة - نجد أن الفرصة متاحة في هذا السيناريو لجماعة "الإخوان المسلمون" والملتفين حولها لكي يمثلون القوى الإجتماعية الغالبة في إتخاذ القرارات. وهذه الجماعة تميل إلى الوسطية والإعتدال، كما أن ثمة إستعداد وجداني عند المسلمين في مصر والذين يشكلون نسبة ٩٠% من إجمالى المواطنين^(٨) للإستسلام بسهولة للشعارات الدينية وخاصة مع ظروف الفقر والبطالة وتفكك الروابط الأسرية، كما أن تدّين المصريين يجعل الدين كما يرثونه أو يتلقونه عن الفقهاء متميزا بتأثيره القوى الذى يمارسه على ضمائرهم وتصرفاتهم.

وعندما درسنا إمكان تحريك هذا السيناريو فى مساره الزمنى حتى عام ٢٠٢٠ كنا نجد.. أن عوامل إستمراره تعادل أحيانا عوامل إنقطاعه، وأن إقتناعا بصعوبة رفضه عاطفيا تعادل صعوبة قبوله عمليا.. وتمثلت صعوبة رفضه فى أننا متدينين بطبعنا، وأنه من الصعب العثور على مجتمع بلا دين على مسار تاريخ البشرية كلها، فالإنسان على المستوى التاريخى آلة فطرية لصنع الدين والآلهة إلى أن هداه الله إلى عقيدة "الإله إلا الله" للتخلص من

^٨ موقع Egypt Almanac (<http://expedia.msn.com/wg/africa/egypt/p30686.asp>) .

عبوديته لنفسه وللشعر ، ومع ذلك سوف يستمر الإنسان في أغلبه - وإن لم يعترف- يصنع الآلهة لنفسه إن لم تتح له الفرصة ليكون هو إليها بنفسه أو بأهوائه.

وتمثلت صعوبة قبول هذا السيناريو عمليا.. في أن حكومة ما تقوم بإسم الدين سوف تكون دعوة غير مقصودة لتأليه النخبة الحاكمة وعبادة الزعماء لصعوبة الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية لفقهاء النخبة وهواة الفتوى، وسوف تتساوى عندئذ "الدولة الإسلامية" في هذا الشأن بالدولة الشيوعية التي إنهارت، رغم أن لفظ "ديانة" كان مستبعدا من القاموس الشيوعي وإنتصب مكانه "الإلحاد العلمى" كعقيدة لها مبادئها الطقسية..! بعد أن تحولت أصول المذهب الماركسى إلى أصول مقدسة.

لن نتحدث هنا عن إستشراف الفكر الدينى فى سيناريو "الدولة الإسلامية"، ومايمكن أن يحمل فى طياته من تداعيات وتطورات بالغة العمق والأثر على الطبيعة الإنسانية ذاتها.. لسبب واضح هو خطورة المغامرة فى هذا الإتجاه، فالفكر الدينى ممسوك للأسف وبعنف بأفكار السلف وبقواعدهم التى أرسوها منذ أكثر من ألف عام مضت، فمن هو الذى يستطيع اليوم أن يكون بخارى هذا العصر؟، ويفعل مثلما فعل البخارى القديم، وقد كان عالما من أجل علماء المسلمين قدرا وأعظمهم شأنًا فى علم الحديث، كان صيته ومازال منقطع النظر حتى كاد كتابه "صحيح البخارى" يبلغ مرتبة القداسة، رغم أن إسمه صحيح البخارى..!، وقد وصفه البخارى نفسه بقوله: "أخرجت هذا الكتاب من نحو ستمائة ألف حديث، وصنفته فى ستة عشر سنة، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله".. فمن يجروء على أن يكون بخارى هذا العصر دون أن يُتهم بأنه مس قداسة النصوص وأصول التفسير وقواعد الإستنباط من الأحاديث النبوية، أو أن يتهم فى بعض الحالات المتطرفة بأنه مارق أو كافر أو مرتد.. على الرغم أن الدرس الذى يكرر نفسه دائما على المستوى التاريخى هو إمتناع الكمال على

أسلافنا، فهم مثلنا تماما قد يخطئون وأحيانا يكذبون أو يكيدون ويتآمرون. وواقعة الجمل ومن بعدها واقعة صفين خير شاهدين على ذلك، بما نتج عنهما من إنقسامات دموية في صفوف المسلمين. فقد كانت الحرب في واقعة الجمل بين فريقين، في أحدهما أم المؤمنين عائشة، وفي الآخر على بن أبي طالب وهو من المبشرين بالجنة، وهما من صفوة المسلمين الأوائل.. ولكن لابد أن يكون أحدهما على خطأ ونتج عن هذا الخطأ سفك دماء لعدد كبير من الناس.

وكانت المشكلة على المستوى التاريخي وحتى وقتنا الحالي هي تداخل أمور العقيدة مع أمور المعرفة بالدنيا، فالعقيدة ومنها "أعتقد" هي درجة أقل في منطق العقل وعالمه من كلمة "أعرف"، ومؤدى ذلك هو أن "يعتقد" الإنسان تعنى أنه يؤكد من الأمور أكثر مما يعرف عنها، والإيمان هو اعتقاد واف ذاتيا لكنه غير واف موضوعيا، ويستحيل على الذين يريدون شفاء الناس من "الإعتقاد" أن ينجحوا، وإذا نجحوا فسوف ينجحون وبجهد كبير في نقلهم من إعتقاد إلى إعتقاد آخر.. والإعتقاد ضرورى فهو فى جميع أحواله يمكن أن يصنع المعجزات والعكس غير صحيح، وهو ضرورى للخروج من دائرة التخلف، وضرورى للإرتقاء والنمو، كما يمكن أن يخدم الأهداف السياسية ولكنه قد يعوقها أيضا فى بعض الحالات..!.

وإن أخطر آليات تحقيق الصورة المستهدفة للدولة الإسلامية هي الأمر بالطاعة لله ورسوله ولأولى الأمر.. قال تعالى: " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم". ولكن إذا إتفق الجميع على المعنى الصحيح لكلمة الطاعة، وهو التسليم والموافقة عن حب وتجاوب، ومن الطاعة.. تطوع للشئ أى زاوله إختيارا، والطوع هو نقيض الكره، أى أن الطاعة هي نتاج للفهم والإيمان والإقتناع، وهي إختيار لايشوبه إكراه، وهي تسليم عن إتفاق وشفاء. وعكس الطاعة هو الإنقياد قهرا وإكراها، أو جهلا وغباء، أو خوفا وإستعبادا.. وإن كانت الطاعة بين العبد وربيه هي نتيجة للإيمان والعقيدة،

والعقيدة من اليقينيّات المعنوية الشخصية البحتة، فإن الطاعة كعلاقة بين المجتمع وأولى الأمر لابد وأن تكون نتيجة للإتفاق والإقتناع بما يقدمه أولى الأمر من يقينيّات منطقية وعملية يتفقون عليها ويقتنعون بها. كما أن الإسلام نفسه قد قيد حق الطاعة في هذا الشأن بالمعروف.. قال تعالى: "وكنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" .. ومن أهم معانى كلمة "المعروف" ومنها "العرف" أنها مجمل الصفات والعادات والمعاملات والسلوكيات الغالبة التي تعارف عليها الناس في عاداتهم ومعاملاتهم وطريقة حياتهم، بمعنى أن كل ذلك أصبح أمرا معروفا بينهم إذا رأوه لا ينكرونه، وهو بالمعنى السياسي إتفاق الأغلبية. كما أن مفهومنا للتعددية السياسية كأحد المصطلحات الحديثة التي واكبت الديمقراطية الغربية ليس شيئا جديدا على المسلمين، فالمذاهب الفقهية كما يقول الدكتور يوسف القرضاوى فى عبارة شهيرة له هي أحزاب فى الفقه، والأحزاب السياسية هي مذاهب فى السياسة مع إحترام ثوابت الشريعة فى الحالة الأولى وثوابت الدولة فى الحالة الثانية، ولاختلف معه فى ذلك رغم إختلافنا معه فى موضوعات أخرى، وهناك فرق كبير بين الإختلاف المشروع والتفرّق الممنوع. إذن فلا معنى عندئذ أن نتجاهل "الديمقراطية الغربية" بزعم أنها مستوردة أو أن إسمها ليس "الديمقراطية الإسلامية"، لأن البديل فى هذه الحالة سوف يكون التسليم لمحترفى الدين والمتزمتين من الفقهاء للتحكم فى أقدار البشر، وخاصة مع تفضى الأمية فى المجتمع المصرى وضعف التفكير العلمى وغيابه لدى كثير من القطاعات الهامة المؤثرة فى هذا المجتمع.

وقد أمكن للقطاعات المذكورة على المستوى التاريخى القريب والبعيد، أن توظف الإسلام لتحقيق طموحاتها الفكرية ومصالحها الشخصية. فمنذ وقت قريب إنتشرت الأفكار والمؤلفات لتؤكد أن الإسلام يدعو إلى الإستراكية ويمنع تركّز

الثروة وفقا للنص القرآنى الكريم^٩ : "كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"، وقالوا بأن الإسلام يحد من حرية تملك الأفراد لمصادر الإنتاج ومنها الموارد المعدنية والمواد الأولية، وأن إستثمارها مقصورا على الدولة لضمان وضع ثمارها فى خدمة الناس. وتنتشر حاليا الأفكار والمؤلفات لتؤكد عكس ذلك، وتقول أن الدين الإسلامى يدعو إلى الرأسمالية ويقر الملكية الخاصة وآليات السوق، ويعتبر الملكية الخاصة إستخلاقا من الله للإنسان.. ونقع عندئذ فى جدال مع الفقهاء، من حيث أن "الإستخلاق" كعلاقة بين الله والإنسان سوف يكون مربوطا بضمير الإنسان والحساب المؤجل يوم القيامة أكثر من إرتباطه بأية ضوابط رقابية أخرى ينظمها المجتمع ويتفق عليها، والضمير والحساب المؤجل من أمور الغيب التى نؤمن بها ونؤكددها أكثر مما نعرف عنها وبالتالي لانستطيع أن نتحاور فيها بحرية. وأمور الغيب وعالمه من قضايا الإيمان والعقيدة التى يفصلها حواجز كثيرة عن قضايا المعرفة والمعلومات.

ولانرى المقام هنا صالحا لحديث التقدمية والسلفية وعصرنة الإسلام وأسلمة العصر.. .. إلى آخر هذه العبارات المتداولة والتى أصبحت تبعث على التثاؤب من كثرة تكرارها، كما لاندعى فقها متميزا قادرا فى هذا الموضوع. ولأمانة العرض ومصادقيته، فنحن لانتهم كل من تحدث عن إشتراكية الإسلام ورأسماليته بأنه يوظف الإسلام لمصالحه وتحقيق طموحاته. ونذكر هنا أن مصطفى حسنى السباعى^{١٠} هو أول من إستخدم تعبير "إشتراكية الإسلام" صراحة^{١١} عنوانا لكتاب له، وكان ذلك متزامنا مع نمو العلاقات مع الإتحاد السوفييتى وإنتشار فكرة الإشتراكية، وحرص بعض الشيوعيين والإشتراكيين على ربط الإسلام بالمذهب الرأسمالى وإسرافهم فى تضخيم دو الملكية الفردية

^٩ سورة الحشر آية رقم ٧

^{١٠} مصطفى السباعى : إشتراكية الإسلام ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٥٩ . وهو كاتب سورى / فاد كيبسى الإخوان المسلمين السوريين فى الحرب الفلسطينية ، إنتخب مراقبا عاما للإخوان المسلمين فى سوريا .

^{١١} المصدر : د. فهمى جدعان : أسس التقدم عند مفكرى الإسلام / دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ .

فى الإسلام. فجات أفكار مصطفى السباعى إستجابة جريئة للواقع السياسى فى سوريا ومصر فى ذلك الوقت.. وكانت فى معظمها رجوعا لأفكار عبد القادر عودة^{١٢} أكبر المنظرين لجماعة الإخوان المسلمين، وإلى أفكار سيد قطب^{١٣}، حيث أطلق مصطفى السباعى إسم "إشتراكىة الإسلام" على المنظومة الإقتصادية نفسها التى أطلق عليها سيد قطب "العدالة الإجتماعية". ومن الأفكار التى قررهما عبد القادر عودة فى كتابه "الإسلام وأوضاعنا السياسية" قوله بأن "المال كله لله وأن البشر لايملكون إلا حق الإنتفاع به"، والله لم يسخر ملكه لفرد دون فرد أو لفئة دون فئة " وإنما سخره للبشر جميعا وجعله مشاعا بين عباده الذين إستخلفهم فى الأرض" - .. وثمة نتائج خطيرة على القول أن المال مال الله، لأن ماينسب من الحقوق لله إنما هو للخلق جميعهم ويصبح عندئذ من حق الجماعة (ممثلة فى الحكومة) الإشراف عليه دون الأفراد، ويصبح بالتالى حق الإستغلال والإستثمار فى الأراضى الزراعية وفى المناجم والمحاجر مثلا ليس حقا مطلقا، وإنما هو حق مقيد بحدود حاجة المستثمر وبالقدر الذى يكفى عنه الحاجة ويدفعها. وعندما جاء صاحبه فى الطريق الشيخ سيد قطب وأكمل مسيرته بكتابه "العدالة الإجتماعية" أدار "سياسة المال" فى الإسلام على مسألة الملكية الفردية، ولكنه قيدها بمبادئ كادت تحيلها حقا نظريا لاعمليا.

مؤدى ماسبق هو القول بأنه من الأفضل عدم توظيف الإسلام لطموحاتنا أو مصالحننا الشخصية أو لمحاربة إتجاه فكرى نختلف معه ولانرضاه أو لايرضاه النظام الحاكم، ولنتجنب على الأقل وفى الوقت الحالى الصدام مع النظام العالمى

^{١٢} أفكار عبد القادر عودة فى كتابه : الإسلام وأوضاعنا السياسية ، طبعة ١٩٥١ / وهو من أكبر المنظرين لجماعة الإخوان المسلمين التى أسس خلالها الأولى الشيخ حسن البنا عام ١٩٣٩ ، وتم إعدام عبد القادر عودة عام ١٩٥٤ لإتهامه بالتآمر على النظام السياسى .

^{١٣} سيد قطب : كتابه " العدالة الإجتماعية فى الإسلام " / تعرض سيد قطب هو وغيره من قادة الإخوان المسلمين للإضطهاد والسجن بعد صراع عام ١٩٥٤ مع قادة ثورة يوليو ، وإنتهى نهاية غامضة بعد إصداره لمجموعة من الكتب الثورية (هذا الدين ، المستقبل لهذا الدين ، معالم فى الطريق) ، وحكم عليه بالإعدام مع مجموعة من رفاقه ، وتم تنفيذ الحكم فى عام ١٩٦٦ ، وإستمرت هذه الكتب لوقت قريب تعتبر قرينة إتهام بالتآمر لمن يقتنها .

الجديد المصاب بحساسية شديدة من كلمة "الإسلام". ولا عيب في ذلك، ولا جبن أو إرتداد، بل إنه قمة الشجاعة والحكمة، وخاصة في هذا الوقت الذي أصبحت فيه "الشرعية الدولية" لعبة في يد هذا النظام، ومجالاً لإعمال قرارات الأمم المتحدة تتدخل عن طريقها في شئون الدول، ولم تعد الشرعية شأنًا خاصًا مرتبطًا بأعمال السيادة يحميه مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

نذكر هنا مثلاً لإستكمال عرضنا السابق بالسيناريو الحالي هو: أن ثورة إيران الإسلامية عندما أطاحت بالشاه وأعلنت بعد إستفتاء عام في ٢٩، ٣٠ مارس ١٩٧٩ الجمهورية الإسلامية، أحرزت في سنواتها الأولى إنتصارات أيديولوجية مشهودة، كان لها أثر عميق في أوضاع الحركات الإسلامية في مصر، وبدا أحياناً أن بعض هذه الحركات يتحرك بها أو معها. ودستور^{١٤} إيران الإسلامي معظم بنوده ومواده مدعمة بالنصوص القرآنية، والمبادئ العامة بالفصل الأول منه مؤسسة كلها على المعايير الإسلامية. فتنص المادة (٤) على أن تكون كافة التشريعات والقوانين واللوائح المدنية والإقتصادية والإدارية والثقافية والسياسية والعسكرية مؤسسة كلها على المعايير الإسلامية. وتنص المادة (٨) على أن "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" هو فرض جامع وفرض كفاية، يقوم به الناس بعضهم بالنسبة إلى بعض، وتقوم به الحكومة بالنسبة إلى الشعب، ويقوم به الشعب بالنسبة إلى الحكومة، وينظم القانون شروطه وحدوده وطبيعته طبقاً لنص الآية الكريمة "المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر". أما بالنسبة للإقتصاد الإيراني فينص البند الثامن من المادة (٤٣) على إستقلال الإقتصاد الوطني وعدم خضوعه للإقتصاد الأجنبي. وتنص المادة (٤٤) على أن الإقتصاد الإيراني يتكون من ثلاثة قطاعات يتم تأسيسها على خطة منهجية قومية: إقتصاد

^{١٤} النص الكامل للدستور الإيراني متاح بالكامل باللغة الإنجليزية بشبكة معلومات الإنترنت بالموقع :

<http://ivl.8m.com>

دولة (القطاع العام)، وإقتصاد تعاونى، وإقتصاد قطاع خاص، فيشمل القطاع العام صناعات الحجم الكبير large-scale والصناعات الأم mother industries والتجارة الأجنبية والمعادن الرئيسية والبنوك والتأمين والطاقة والسدود وشبكات الري الرئيسية والراديو والتلفزيون والبريد والتلغراف وخدمات التليفون والملاحة الجوية والبرية والطرق والسكك الحديدية وأمثال ذلك، ويشمل القطاع التعاونى الشركات والمشروعات التعاونية المعنية بالإنتاج والتوزيع فى المناطق الريفية والحضرية طبقا للمعايير الإسلامية، ويتكون القطاع الخاص من تلك الأنشطة التى تختص بالزراعة وتربية المواشى والصناعة والتجارة والخدمات كأنشطة تكميلية (supplementary) للقطاع العام المملوك للدولة وللقطاع التعاونى. وتحدد المادة (٤٥) الأملاك والثروة العامة التى توضع تحت أمر الحكومة وتذكرها تفصيلا ومن بينها الثروة المعدنية، وتتصرف فيها الحكومة الإسلامية طبقا لمصالح الشعب. وتنص المادة (٤٩) على أن من حق الحكومة مصادرة كل تراكمات الثروة والمال الناتجة عن الربا والإغتصاب والرشوة والإختلاس والسرقة والقمار وسوء إدارة الأوقاف والإخلال بالتعاقدات والصفقات الحكومية... الخ، وتنفذ الحكومة المصادرة بعد الفحص وإمتلاك دليل الإدانة طبقا لقانون الإسلام. والنظام الإيرانى لا يمنع الإستثمار الأجنبى، ويسمح به فى الشركات المساهمة بحد أقصى ٤٩% من رأس المال المدفوع، وتحدد الحكومة نسبة المساهمة فى حدود الحد الأقصى طبقا لأوضاع كل مشروع وأهميته. ويسمح قانون الإستثمار الأجنبى بالمساهمة فى رأس المال نقدا أو عينا بمصانع أو معدات مثلا أو بحق المعرفة بعد موافقة رسمية من الحكومة الإسلامية.

ماذا حدث لإيران الإسلامية بعد ثورتها ودستورها الإسلامى ..؟

فرضت الولايات المتحدة عقوبات إقتصادية^{١٥} وتجارية عليها ومنعت الشركات الأمريكية من الإستثمار فى إيران وشراء البترول منها لبيعه لأمريكا اللاتينية ودول الشرق الأقصى. وفى ديسمبر ١٩٩٥ وافق الكونجرس الأمريكى على فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التى تستثمر فى إيران بأكثر من ٤٠ مليون دولار فى صناعات البترول والغاز الطبيعى. وعلى الرغم من تلك العقوبات الأمريكية شارك ممثلون من ٤٠ شركة عالمية لزيت البترول والغاز والصناعات الهندسية فى المؤتمر الذى عقده إيران فى نوفمبر ١٩٩٥ بمدينة طهران، وحصلت إيران على تعاقدات بقيمة ٦ مليار دولار بعائد مضمون ٣٠% من الحكومة الإيرانية. ووجهت الحكومة دعوة للشركات الأجنبية للمساهمة فى تنفيذ المشروعات الإستراتيجية فى قطاع البترول. وحيث يمنع الدستور الإيرانى مشاركة الأجنبى أو القطاع الخاص فى المشروعات الإستراتيجية، اضطرت الشركة القومية الإيرانية لزيت البترول NIOC أن تعمل على جذب المساهمة الأجنبية من خلال نظام إعادة دفع مساهمة الأجنبى من حصة الإنتاج مستقبلا Buy-back contracts ، ووقعت شركة NIOC عقدا مع شركة فرنسية بهذا النظام قيمته ٦٠٠ مليون دولار. وخارج قطاع البترول - وقعت هيئة الطاقة النووية فى إيران AEOI عقدا مع روسيا قيمته ٨٠٠ مليون دولار لإنشاء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. فغضبت الولايات المتحدة وتعطل المشروع. ولكن إستمر مئات الفنين الروس فى موقع المشروع وتعاونوا مع الإيرانيين فى إستكمال الدراسات. وتم إنشاء أول وحدة بالمحطة ومن المتوقع الإنتهاء من مشروع المحطة بالكامل عام ٢٠٠٠. ثم نجحت إيران بعد ذلك فى التعاقد مع روسيا غير مكثرئين بالغضب الأمريكى على محطتين أخريتين بمفاعلات نووية ٤٤٠ ميجاوات. أما محاولات إيران للتعاقد مع الصين

^{١٥} المصدر : نفس الموقع السابق على شبكة معلومات الإنترنت .

على إنشاء محطات نووية فقد إنتهت بالفشل نتيجة للضغط الأمريكي رغم وعود الصين بالموافقة.

وبالنسبة للنشاط التعدينى^{١٦}، تعتبر إيران من البلاد الغنية بمصادر الثروة المعدنية، ولاتوجد مصادمات مع الولايات المتحدة أو مع النظام العالمى فى هذا القطاع ، فمعظم مشروعاته ممولة محليا ويستهلك معظم إنتاجه فى الداخل، ويتم تصدير منتجات بحوالى ٤٦١ مليون دولار سنويا من هذا القطاع بسهولة. ووصل معدل النمو فى القيمة المضافة بهذا القطاع إلى ٣٢,٤% خلال خطة ١٩٨٩-١٩٩٣، وزاد إنتاج ركاز خام الحديد إلى ٢,٧٥ مليون طن سنويا، وركاز خام النحاس إلى ٤١٦ ألف طن سنويا، والفحم إلى ٩٧٠ ألف طن سنويا، والذهب إلى ٥٤٨ كيلوجرام سنويا، وسبائك الرصاص إلى ١٥ ألف طن سنويا، وألواح الزنك ٢٠٦ طن سنويا.. وبصفة عامة هناك زيادات فى معدلات إنتاج خامات المناجم والمحاجر. ووصلت القيمة النقدية لإجمالى منتجات وزارة المناجم والمعادن Ministry of Mines and Metals فى الخطة الخمسية الأولى إلى ١١ مليار دولار سنويا فى المتوسط بأسعار السوق العالمى، ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٢٠ مليار سنويا فى الخطة الثانية ١٩٩٥ - ١٩٩٩ طبقا لتوقعات إيران الرسمية. وطرحت وزارة المناجم والمعادن فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٤ ورقة لمناقشة مزايا ومساوئ الإنضمام لإتفاقية الجات تمهيدا لإتخاذ قرار بالإنضمام، رجحت فيها المزايا وخاصة مع تزايد أعداد الدول المنضمة، وأن إيران تملك إحتياطيها ضخما من أحجار الزينة (الجرانيت والرخام)، وأن الإنتاج العالمى من هذه الأحجار وصل عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٣١ مليون طن، ويساهم بنسبة ٦,٦% من حجم التجارة الدولية، كما أن أحجار الزينة تأخذ وضعاً متميزاً كمنتج فى السوق العالمى، خاصة أن الطلب يتزايد عليها بمعدلات متصاعدة، وتصدر إيران حالياً ٣٥٠٠٠ طن يمكن زيادتها إلى ٣٥٠ ألف طن

^{١٦} نفس المصدر السابق .

سنويا فى حالة الإنضمام إلى الجات، مع إمكان زيادة هذه الكمية مع الوقت. ولايتوفر لدينا حاليا موقف إيران من أحجار الزينة أو من الجات.

لم يكن هدفا من عرض التجربة الإيرانية سوى تأكيد إستحالة تحقيق أو إستمرار رفاهية أى دولة إن هى قررت الإنعزال عن العالم ونظامه مهما كان نظامها السياسى، وفى جميع الأحوال فنحن لسنا بصدد وضع سيناريو لمستقبل إيران. ونختم حديثنا فى موضوعها بالقول بأن المشروع الإسلامى الذى بثت به الثورة الإسلامية فى إيران، لايجعل من إقامة "الدولة الإسلامية" حلا مناسباً لظروف مصر المحلية، ولايجعله مطلباً لحل المشاكل المصرية مع إحتتمالات زيادة تعقد علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وإمكانية الإختراق من الخارج والداخل للإثارة الطائفية، وقد نصطدم بحاجز قوى يتعذر عبوره.

إن الغاية من رسالة الإسلام هى تركية الأنفس وتطهيرها عن طريق الإيمان بالله واليوم الآخر، وتدعيم الروابط الإنسانية وإقامتها على أساس من الحب والرحمة والإخاء لمصلحة المجتمع ككل. والإسلام هو دين عقيدة وشريعة ولاخلاف فى ذلك. وتنقسم الشريعة فيه إلى قسمين: تشريع دينى كأحكام العبادات وكانت مهمة الرسول فى هذا القسم من الشريعة لانتجاوز دائرة التبليغ والتبيين: قال تعالى "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى". أما التشريع الذى يتصل بأمر الدنيا - أى المعاملات - من إجتماعية وإقتصادية وسياسية وحريرية فتوابته الشرعية لايفتلف عليها أى مجتمع متحضر فى أى زمن. وكان الرسول يشاور فيه أصحابه فى مختلف أموره، وكان يرى رأى فيرجع عنه لرأى الأغلبية، كما حدث فى غزوة بدر وأحد. وقد ترك الرسول عليه السلام هذه الأمور للناس بإعتبارهم أعلم بأمور دنياهم ومتغيراتها فى كل عصر.

ونقول أن الإسلام دين ولايجب أن يكون مهنة. وهو فى غاية المرونة والإتساع بالنسبة لأمور الدنيا، ويمنح من يختاره الناس قائماً على أمورهم سلطة واسعة لتحقيق مصالحهم فى كل زمان ومكان وتحت أى ظروف. كما يمنح

الناس حق عزل الحاكم وتقويمه. والتكيف مع الظروف ومتغيراتها هو فضيلة إسلامية تشمل الإستجابة العقلانية لأحوال التغيير تجنباً لصدمات المستقبل. ولكن كيف يمكننا إبعاد المتاجرين بالدين عن دائرة الفتوى والرأى والتحكم فى أقدار البشر؟. لم يكن ذلك مضموناً فى أى عصر.. ولم يكن مضموناً أيضاً متاجرة بعض الحكام بفتاوى الأتباع من رجال الدين لقهـر شعوبهم.. فما بالنـا اليوم وقد كثر عددهم.

خلاصة القول فى سيناريو الدولة الإسلامية أننا نتوقع إنقطاعه منذ بداياته الأولى طبقاً لما أوضحناه، وحيث سينفتح الباب تماماً أمامه لعدد من المتناقضات بين المطروح قولا ومايتم ممارسته فعلا. ونتوقع حدوث إنقسامات داخلية حادة بين التيارات الإسلامية نفسها، وإشتعال الفتنة بين بعضها البعض، وبينهم جميعاً وبين القوى الإجتماعية الأخرى. كما نتوقع أن يفقد هذا السيناريو تعاطف الرأى العام العالمى فى كثير من القضايا الأساسية، مما يؤدى إلى ردود أفعال تتراوح ما بين المقاطعة والحصار قد تصل إلى حد العدوان العسكرى. يضاف إلى ذلك أن قضايا مثل قضايا المرأة، وقضايا الفقر والبطالة والتعليم سوف تتعد جميعها وتتفاقم وتؤدى فى النهاية إلى شلل كامل فى حركة هذا السيناريو.

* سيناريو " الرأسمالية الجديدة "

لايختلف أحد على أن تعظيم الربح هو هدف الرأسمالية منذ أن نشأت كرأسمالية تجارية إلى أن وصلت إلى أحدث مراحل تطورها كرأسمالية كوكبية طبقاً للمسمى الذى أطلقه عليها الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله^{١٧} تعبيراً عن هيمنة الشركات الكبرى عابرة القومية على إقتصاد العالم. وسوف نجد مع هذه الهيمنة عند تتبع مسار السيناريو الحالى ضرورة إستيعاب واقع المجتمع

^{١٧} مشروع مصر ٢٠٢٠ / الورقة الثالثة / الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله .

المصرى، والربط بين هذا الواقع وتوجهات النخبة الحاكمة، آخذين فى الاعتبار عوامل اللايقين الحرجة بالنسبة لبعض المشاكل كمشكلة البطالة والتكنولوجيا والبيئة فى مواجهة تعظيم الربح، ومشكلة حرية التجارة والسوق فى مواجهة الدولة والحفاظ على سيادتها.. فى ظروف يحكمها منطق حاد وقاطع - هو أن الشركات الكوكبية أو الإستثمار الأجنبى لن يمنحا أبدا أية مزايا للإقتصاد الأقل تطورا أو للنظام السياسى غير الأمن أو المستقر.

وإذا سلمنا بصحة ماجاء فى تنظير هذا السيناريو^{١٨} بأن الفرد هو الحقيقة الإجتماعية التى تعلو فوق الدولة، وعدم غياب البعد الإجتماعى رغم محدوديته فى السنوات الأولى، وبأن العقلانية والتنوير من الأسس الجوهرية فى هذا السيناريو، وإذا سلمنا أيضا بما جاء فى التنظير من عوامل إختصار زمن تحقيق أهدافه، واليقين حول العلاقات بين بعض متغيراته مثل إرتفاع مستوى التعليم وإرتقاء البحث العلمى والتطوير التكنولوجى وتحسين القدرة التنافسية، فإننا نرجح إستمرارية هذا السيناريو، ونتوقع أن تكون الصورة العامة لقطاع التعدين على النحو التالى:

١- نتوقع أن يكون الإستثمار الأجنبى فى المشروعات التعدينية ذات الإستثمارات العالية والمتوسطة من أفضل الوسائل فى نظر النخبة الحاكمة لإدارة المخاطر المالية والإقتصادية بالنسبة لنشاط البحث والإستغلال والتسويق. وسوف تستفيد النخبة الحاكمة من تجارب الماضى فى تأميم صناعات التعدين فى تصحيح مسار توجهاتها الإقتصادية فى هذا المجال، حيث إنتهت تجارب التأميم إلى تكاليف عالية أبطلت المنافع المتوقعة من التأميم وحولتها ضد مصالح المؤمنين نتيجة عدم إعتبار الضعف الوطنى للإنتاج غير المتكامل رأسيا، والمبالغة فى تقدير القوة المحتملة للمجمعات الصناعية مثل مجمع الحديد والصلب بحلوان.

^{١٨} مشروع مصر ٢٠٢٠ / الورقة الرابعة

٢- تتوقع - بناءً على البند السابق - تبسيط إجراءات الترخيص في مجال البحث وإستغلال الخامات وتوحيد مسئولية المنح والموافقات في جهة واحدة أمام طالب الترخيص، كما نتوقع أن تسعى النخبة الحاكمة للحماية التي توفرها الشركات الكوكبية، والتي تتلخص في خلق نطاق واسع يتمثل في إدارة المخاطر الإقتصادية غير المنظورة في المشروعات التعدينية وأعمال الرعاية التي توفرها تلك الشركات المنتجة المتكاملة رأسياً، وكذلك في تحمل أخطار التمويل.

٣- ونظراً لإرتفاع حساسية المستثمرين الأجانب والشركات الكوكبية للمخاطر السياسية والتي تزداد إرتفاعاً مع المشروعات التعدينية لتمييز متغيراتها الفنية والإقتصادية بدرجة عالية من الخطورة واللايقين وطول فترة إسترداد المدفوعات الرأسمالية.. نتوقع أن تواجه النخبة الحاكمة في شأن ذلك معادلة صعبة، وخاصة في إيجاد قدر معقول من التوازن بين حجم التنازلات التي تقدمها لجذب الإستثمار الأجنبي، وعدم فقد السيادة الوطنية على موارد الثروة المعدنية. قد يؤدي ذلك إلى تحجيم نشاط الإستثمار الأجنبي بدرجة ما في القطاع التعدين في السنوات الأولى لهذا السيناريو على الأقل، ويتجه في هذه الحالة إلى التركيز على بعض المشروعات سريعة العائد، مثل مشروعات إستغلال خامات مواد البناء وأحجار الزينة والصناعات القائمة عليها، ومشروعات بعض الصناعات الملوثة للبيئة التي تتخلص منها الدول الصناعية المتقدمة، والتي تعتمد جزئياً أو كلياً على الخامات المحلية مثل خامات صناعة الأسمنت وصناعة الزجاج والبللور وصناعة السيراميك وصناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة الحديد والصلب والسبائك الحديدية، وصناعات إستخلاص العناصر النادرة من رواسب الرمال السوداء الموجودة على جانبي فرع رشيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وصناعات إستخلاص المعادن الإقتصادية التي ثبت وجودها بكميات ضخمة في الكثبان الرملية بوادي الحبال وشلاتين

ومثلت حلايب ولم تخضع لحصر بعد، ويشكل الإلمنييت ٥٥% منها والماجنتيت ١٦% والجارنت ٢,٥% والزيركون ١%, ذلك بالإضافة إلى بعض السليكات الثقيلة^{١١}.

٤- نتوقع حفز المستثمرين المحليين في مجال مشروعات التعدين الصغيرة (Small scale mining) التي لا تحتاج إلى تكنولوجيات عالية. كما نتوقع أن تنشط إتحادات تضم المنتجين الصغار والكبار معا وتضم المستهلكين والمصدرين للخامات أيضا، مثل إتحاد لخامات الطاقة الصلبة، وإتحاد لخامات مواد البناء، وإتحاد لخامات صناعة الزجاج والسيراميك، وهكذا... وسوف تعطى هذه الإتحادات فرصة أكبر للمنتجين والمستثمرين لرسم سياسات مشتركة مع المستهلكين والمصدرين لتأمين إستثماراتهم ضد الأخطار الإقتصادية المتوقعة، ولتسهيل نقل وإستخدام التكنولوجيا الملائمة، وتوجيه رؤوس الأموال المتاحة إلى المشروعات الأكثر جذبا من الناحية الإقتصادية.

ومن المتوقع أن يزيد نشاط المستثمرين المحليين في مشروعات المناجم الصغيرة ومحاجر مواد البناء والملاحات، وأن يمثل ذلك مساهمة فعالة في خلق فرص عمل جديدة في القطاع التعديني، وأن يتحقق تواجد كثيف للمختصين والمهتمين في المناطق الصحراوية، مما يساعد بالقطع على مزيد من الكشف عن خامات أخرى أو على إمتدادات جديدة للخامات موضوع الإستغلال.

٥- نتوقع أيضا أن يتحرك الفكر الفنى المثمر وينشط الإبداع والتطوير مع إنتشار مشروعات "المنجم الصغير" وإستخدام تكنولوجيات ملائمة وبسيطة، وعددا أقل من المعدات والآلات، وذلك على خلاف مشروعات الحجم الكبير التي تستورد أحدث ماوصلت إليه التكنولوجيا ومن خطوط الإنتاج الآلية التي تعمل بدوائر تحكم إلكترونية، ولا تتطلب في تشغيلها أكثر من مراقبة بعض لمبات البيان

^{١١} موقع هيئة المساحة الجيولوجية على شبكة الإنترنت :

(<http://www.egsma.gov.eg/economicmineralsinsanddunes.htm>)

والضغط على بعض الأزرار والمفاتيح أحيانا، وكأن الضاغط جزء أصم من مكونات الدوائر الإلكترونية أو أحد الموصلات الجامدة منها. وتقتصر الناحية الإبداعية فى هذه التكنولوجيات على خبراء التصنيع بالخارج وخبراء التركيب والتجميع القادمين مع التوريدات.

من ناحية أخرى فإن مشروعات "المنجم الصغير" سوف تقوم على تصميمات وإختيارات مرنة تسمح بإستخدام بدائل عديدة، كما تسمح بعمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية، كما أن الخبرة التى سوف يكتسبها الفنيون والمهندسون سوف تمكنهم مع الوقت من توفير درجة أعلى من التكنولوجيا المحلية، وإمكان تصنيع بدائل لقطع الغيار المستوردة، وإدخال تعديلات مطورة ومفيدة على المعدات المستخدمة يمكن أن تصل من خلال تنظيم مشجع ومناسب إلى حد إمكان تصنيع المعدات نفسها محليا.. ونتوقع فى هذه الحالة أن نجد لدى المستثمرين الأجانب ميل قوى لإستخدام هذه المعدات المحلية فى المشروعات الكبيرة، والتى قد يتم تصنيعها حسب الطلب ووفقا للتصميمات التى يوفرها هؤلاء المستثمرون.

وقد تظهر بين الحين والآخر إستراتيجيات تكامل بين بعض المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، ونتوقع أن يعمل هذا التكامل على تنمية بعض المهارات والمواهب المحلية فى مجال الإبداع وخلق تكنولوجيات محلية مطورة تلائم صناعة التعدين بطروفه الغير نمطية ومواقع عمله الصعبة.

٦- نتوقع إرتفاع معدلات منح تراخيص البحث وعقود الإستغلال لخامات المناجم ومواد المحاجر والأملاح التبخرية من الملاحات الشمسية، وأن تكون كلها من نصيب القطاع الخاص والأفراد، وأن يتم السماح بإستغلال الخامات النووية للقطاع الخاص من الأجانب والمحليين تحت شروط رقابية معينة من الهيئة العامة للمواد النووية.

٧- سوف تُوفّق النخبة الحاكمة فى التنسيق مع الدول العربية أو مع بعضها فى وضع تشريعات منجمية متوافقة لتيسير إنتقال رؤوس الأموال والإستثمار، وللحد من الآثار السلبية لعولمة الإقتصاد على قطاع الثروة المعدنية.. كما سوف تتجح إلى حد كبير فى زيادة فرص التعاون الإقتصادى مع الإتحاد الأوروبى وقد يساعد ذلك فى تقليل إحتتمالات المواجهة والصدام مع إسرائيل إذا ما إتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٨- نتوقع بصفة عامة إرتفاع منتظم فى معدل النمو فى الناتج القومى إلى أن يصل إلى ١١% فى المتوسط فى السنوات الأخيرة من تشغيل هذا السيناريو، ويصاحب هذا النمو نموا فى فرص العمل لايتناسب مع معدل النمو السكانى. ونتوقع أن تصل نسبة مساهمة الصناعة فى إجمالى الدخل القومى إلى ٤٠%، ونسبة مساهمة قطاع التعدين بالنسبة للصناعة إلى ٨%.

*سيناريو "الإشترابية الجديدة"

نتفق على ماجاء فى تنظير سيناريو "الإشترابية الجديدة"^{٢٠} من حيث تصور ضرورة وجود مرحلة إنتقالية، يطلق عليها مرحلة "التنمية المستقلة" تهيئ المجتمع لتقبل المنهج الإشترابى الجديد فى إدارة شئون المجتمع والدولة. ونتفق أيضا على أن بناء التنمية المستقلة قد يستلزم فترة لاتقل عن عشر سنوات، يبدأ بعدها قيام السيناريو الحالى، وتستمر خلاله التنمية المستقلة كشرط ضرورى، وإن لم يكن شرطا غير كاف وحده لقيامه.

وحيث أن مفهوم "التنمية المستقلة" فى سيناريو "التأزر الشعبى"^{٢١} أو السيناريو الشعبى.. هو من المفاهيم المركزية، وأن فكرة قيام حكم شعبى حقيقى يكفل للناس فرصا وفيرة للمشاركة الفعلية فى حكم أنفسهم بأنفسهم من الأفكار

^{٢٠} المصدر : الورقة الرابعة من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠

^{٢١} نفس المصدر السابق .

المحورية، وأن التنمية المستقلة لاتعنى العزلة عن العالم، وأن المشاركة الشعبية تتجاوز إحباطات كل من المركزية والتعددية. فإننا يمكن أن نعتبر ذلك تمهيدا لإنتقال هادئ وطبيعي لسيناريو "الإشترابية الجديدة" بمفهومها الديمقراطي للتعددية السياسية ورفضها لقيادة الحزب الواحد، وبتوجهاتها بالنسبة للمزج الصحيح بين التخطيط وآليات السوق، وعدم إعطاء قدسية خاصة للملكية الحكومية، وضمان توفير حرية المبادرة والمبادرة للأفراد والجماعات فى ميادين الإنتاج ، وعدم الإنعزال عن العولمة الإقتصادية، والإستفادة من التجارة الدولية، والسعى فى تطوير مشروعات التكامل مع الدول العربية ، وتنشيط العلاقات مع الدول النامية فى نفس المجال.

مؤدى ماسبق، هو أننا أصبحنا بصدد تشغيل السيناريو الشعبى وسيناريو الإشترابية الجديدة معا، الأول كمرحلة إنتقالية حتى عام ٢٠١٠ يبدأ بعدها سيناريو الإشترابية الجديدة حتى عام ٢٠٢٠، ونتوقع فى ظلها أن تكون الصورة العامة لقطاع التعدين على النحو التالى:

١- يتضح أن النخبة الحاكمة سوف تحاول فى هذا السيناريو منذ بداياته أن تعمل على تحقيق توازن منضبط بين إعتبرات آليات الإقتصاد الحر وإعتبرات فعاليات دور الدولة وقوتها لصالح دور الدولة، أو ما يطلق عليه تبنى "الطريق الثالث". ونتوقع أن تبذل جهدا مخططا للإستفادة من صراعات المصالح بين الدول المتقدمة فى كبح جماح العولمة الإقتصادية بغرض إستخلاص بعض المزايا لصالح المجتمع المصرى.

وسوف تتركز توجهات النخبة الحاكمة فى المرحلة الإنتقالية على دعم جهود المستثمرين المحليين، معتمدة فى ذلك على إمكانيات وكفاءة المواطنين وعلى ما يتميز به العامل المصرى من صبر وحماس وإستعداد للعمل وميل للإبتكار لتحقيق الإنجاز الإقتصادى، إذا ماتوفر المناخ الإجماعى المناسب لإحياء روح الإلتزام وحفزها، وإذا ماتم الإهتمام المخطط لرفع المستوى التعليمى والمهنى.

ونتوقع أن تُركز النخبة الحاكمة بعد مرحلة الانتقال على توسيع قاعدة المجال الحر للعمل والإستثمار الوطنى والأجنبى مع ضبط معقول لحركة السوق مراعاةً للبعد الإجماعى، وأن تلعب دوراً فعالاً - لقوتها التفاوضية المتنامية - فى تحقيق التنافس بين الشركات الأجنبية المستثمرة، وأن تنجح فى هذا الشأن فى تقسيم المنافع بطريقة تمنع الإحتكار وتُرجح ميزان المساومة لصالح المجتمع وحسن إستغلال موارده وإحتياطياته المالية.

٢- نتوقع أن تسيطر عدة أهداف إستراتيجية مترابطة على توجهات النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو كما يلى :

- إنشاء قلة إحتكارية فى المرحلة الإنتقالية تعمل تحت سيطرة الدولة، وتدعم الحكومة قوتها فى السوق لإحتواء المخاطر الكارثية وتحقيق أقصى درجة من إنضباط حركته لإمكان التنبؤ بتطوراتها. ولن تلجأ النخبة الحاكمة إلى تجارب التأميم السابقة التى إنتهت إلى تكاليف عالية أبطلت منافعه المتوقعة.
- إنشاء نظام قانونى رقابى لمراقبة جماعات الأعمال المحلية التى قد تشكل طبقة بورجوازية ضد مصالح المجتمع، ومراقبة جماعات الأعمال المحلية التى تتشوق للتحالف مع المستثمرين الأجانب والشركات الكوكبية لتحقيق مصالحها الخاصة.. وذلك من أجل الحفاظ على التوازن المطلوب لتحقيق إقتصاد كلى قوى، ولمنع الإختراق الأجنبى الذى قد يؤدى إلى إضعاف سيادة الدولة.
- التخطيط لتحقيق التكامل الرأسى (غير الحكومى) فى بعض الأنشطة التعدينية الهامة سواء على المستوى المحلى، أو على المستوى العربى، أو مع الدول النامية. وذلك لضمان أسواق فى أوقات وفرة الإنتاج، وتحقيق درجة عالية من السيطرة الداخلية على التآرجحات العنيفة لأسعار الخامات المعدنية.

• إصدار تشريعات تضمن حرية العمل لصالح العمال، وتضمن الحد الأدنى لترقية المهنة وإحترامها، وتضمن المعيشة الكريمة للعاملين، كما تضمن إستقلال ودعم الإتحادات العمالية والنقابات المهنية، بهدف تحقيق توازن قوى وفعال بين قوة رأس المال وقوة العمل.

٣- نتوقع أن يتم تشجيع صغار المستثمرين المحليين في مجال مشروعات "المنجم الصغير" بالعديد من الإجراءات، منها إنشاء بنك خاص للقيام بعمليات التمويل، ومعاملة القروض معاملة تفضيلية من ناحية سعر الفائدة، وإعطاء فترة سماح كافية لسداد القروض إلى أن يتم الحصول على مردود من المشروع التعديني. بالإضافة إلى بعض الحوافز الضريبية منها الإعفاء الكامل إلى أن يحقق مشروع المنجم الصغير ربحاً مؤكداً. كما نتوقع أن يتم إنشاء إتحادات تضم المنتجين والمستهلكين معاً مثل ما تحدثنا عنها في التحليل الوصفي لسيناريو "الدولة الرأسمالية" وبما يؤدي إلى نفس النتائج.

٤- نتوقع أيضاً أن تنتعش صناعة التعدين، وأن تظهر إبتكارات وتكنولوجيات متطورة تلائم ظروف التشغيل والإدارة المحلية مع إنتشار مشروعات "المنجم الصغير" وإستخدام تكنولوجيات ملائمة وبسيطة، وإستخدام بدائل عديدة تسمح بعمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية، وإمكان تصنيع بدائل لقطع الغيار المستوردة، والوصول تدريجياً إلى مرحلة التصنيع للمعدات نفسها محلياً، وإمكان ظهور إستراتيجيات تكامل بين مشروعات "المنجم الصغير" والمشروعات المنجمية أو التعدينية الكبيرة.

٥- نتوقع إطراد الزيادة في منح تراخيص البحث وإبرام عقود الإستغلال لخامات المناجم والمحاجر وأملاح الملاحات الشمسية. وأن يكون معظمها من نصيب القطاع الخاص المحلي بنسبة ٨٠%، والباقي من نصيب المستثمرين الأجانب والدولة. وسوف تخضع بعض عقود الإستغلال لمشاركة الدولة أو مشاركة القلة الإحتكارية التي تعمل تحت سيطرة الدولة لإحتواء المخاطر الإقتصادية

والفنية فى صناعة التعدين. أما بالنسبة لإستغلال الخامات النووية فسوف يقتصر إستغلالها على المستثمرين المحليين بمشاركة أكثر من ٥٠% من الدولة.

٦- نتوقع أن يتزايد نشاط إستخراج بعض الخامات مثل خامات مواد البناء، ونشاط التنقيب والبحث والإستغلال لخامات الفلزات الحديدية، ونتوقع النجاح فى إنشاء قاعدة كبيرة ومتنوعة من الصناعات الإستخراجية والتعدينية فى المرحلة الإنتقالية لهذا السيناريو، تُعتبر تحضيراً هاماً للإنتقال المتوقع إلى مرحلة التصنيع الثقيل وإنتاج التكنولوجيا المحلية الخاصة بذلك. كما نتوقع أيضاً زيادة نشاط البحث والتنقيب والإستخراج لخامات الفوسفات وتحقيق التكامل الرأسى محلياً فى هذا المجال بصناعات الأسمدة الفوسفاتية وحامض الفوسفوريك. هذا بجانب بعض الأنشطة التعدينية الأخرى مثل أحجار الزينة وخامات صناعة الزجاج والسيراميك وإستخلاص الأملاح التبخرية من الملاحات الشمسية.

٧- نتوقع أن تتجح النخبة الحاكمة فى إنشاء نظام كامل ومتناسق لتجنب المخاطر الكارثية فى مشروعات التعدين من الناحيتين الإقتصادية والفنية، والتي يمكن أن تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى تحقيق السلام الإجتماعى للقوى العاملة عن طريق إحاطتها بشبكة كثيفة من الضمانات الإجتماعية. كما نتوقع إرتفاع منتظم فى معدل النمو فى الناتج القومى إلى أن يصل إلى حوالى ٩% فى المتوسط فى السنوات الأخيرة لهذا السيناريو، يكون مصحوباً بنمو مستمر فى فرص العمل تتناسب مع معدل النمو السكانى، وأن تصل نسبة مساهمة الصناعة إلى إجمالى الدخل القومى إلى حوالى ٥٠% ونسبة مساهمة القطاع التعدينى بالنسبة للصناعة إلى حوالى ١٢%.

ثالثاً: الملاحج الكمية لقطاع التعدين حتى عام ٢٠٢٠

طبقا لما أوضحناه سابقا بالفصل الحالي، وما أسنناه خلال الدراسة بكاملها من فهم لطبيعة الموارد المعدنية في مصر، ودون إخلال بأى أصول فنية أو علمية مستقرة. سوف نهدف في البند الحالي إلى تحريك السيناريوهات محل الإهتمام عبر الزمن كليا باستخدام سبعة مؤشرات للقطاع التعدينى. وسوف تتأسس توقعاتنا الكمية المفترضة لتلك المؤشرات على محصلة المعاشة الفعلية للواقع التعدينى حاليا ولمدة طويلة سابقة، وعلى امتلاء الحواس والخبرة بمشاكل هذا الواقع ومتغيراته العديدة المتشابكة، ملتزمين فى جميع الأحوال بالحدس المرتبط بالخط المعرفى البسيط، والفهم الناضج الذى لا يختلف عليه أصحاب الخبرة الحقيقية فى هذا المجال.

وسوف يتم استخدام الأرقام القياسية البسيطة بطريقة خاصة، بغرض تسجيل توقعات التغير الكمي المفترض عبر سنوات المقارنة. وقد نتعمد خلال ذلك تغيير سنة الأساس أو الإسناد فى بعض المؤشرات، طبقا لما هو متاح لدينا من بيانات، أو تبعا لطبيعة كل مؤشر. أو قد يتم اعتبار المتوسط الكمي الحقيقى لعدد من السنوات السابقة لفتح الستار يمثل فترة الإسناد، بحيث لا تتضمن تلك السنوات ظروفًا غير طبيعية كالكساد أو الإنكماش الإقتصادى .

ومن المعتاد عرض الأرقام القياسية كنسبة مئوية لقياس التغير النسبى فى متغير ما أو فى مجموعة من المتغيرات. ولكننا قد نعبر عنها فى بعض المؤشرات بوحدات كالطن مثلا كما فى حالة المؤشر الأول المذكور بعد، حيث نسبنا كمية الإنتاج فى سنة الأساس وسنوات المقارنة إلى الرقم ١٠٠ مليون طن، باعتباره افتراضا غير مخلا لإجمالى الإنتاج السنوى لقطاع التعدين.

وسوف نعتبر أن يناير عام ٢٠٠١ هو توقيت فتح الستار لتشغيل السيناريوهات محل الإهتمام. كما نعتبر أن ماتم رصده وتوقعه فى التحليل

الوصفى بالفصل الحالى، يمثل سقفا لتصوراتنا عن الملامح الكمية للقطاع التعدينى. وترتيباً على ذلك أيضاً سوف نتعامل مع ثلاث بدائل فقط كما يلي:

• ينقطع السيناريو المرجعى فى ديسمبر عام ٢٠١٠، ويشار إليه فى الرسومات البيانية بالبديل الأول Alternative No. 1 وإختصاراً بـ Alt.No1 .

• ينقطع سيناريو "الدولة الإسلامية" منذ بدايته.

• يستمر سيناريو "الرأسمالية الجديدة" إلى عام ٢٠٢٠، ويشار إليه إختصاراً بـ Alt.No.2 .

• يستمر سيناريو الإشتراكية الجديدة حتى عام ٢٠٢٠، ويعمل معه السيناريو الشعبى بإعتباره المرحلة الإنتقالية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، ويشار إليه فى الرسومات البيانية بالبديل الثالث وإختصاراً بـ Alt.No.3.

المؤشر الأول

يوضح هذا المؤشر التغيرات المفترضة لإجماليات إنتاج القطاع التعدينى ، ونفترض معطيات هذا المؤشر كما يلي:

١. أن الرقم (١٠٠) مليون طن يعبر عن إجمالى إنتاج القطاع التعدينى عام ٢٠٠٠ للبدائل الثلاثة بإعتبارها سنة الإسناد. وقد تأسس هذا الإفتراض بناءً على أن المتوسط السنوى الحسابى لإجمالى إنتاج القطاع (مناجم، محاجر، ملاحات) فى الخمس سنوات السابقة لعام ١٩٩٩/٩٨ هو ١٠٢,٣ مليون

طن^{٢٢}. وأن توقعات إجمالي إنتاج القطاع عام ٢٠٠٠ بالوضع الحالي القائم للنشاط التعدينى سوف تكون حوالى ١٠٠ مليون طن.

٢. متوسط إجمالي إنتاج المناجم فقط فى الخمس سنوات السابقة لعام ٩٩/٩٨ هو ٣,٦ مليون طن^{٢٣}. وبالتالي يمكن توقع أن يكون الرقم ٣,٢ مليون طن ممثلاً لإنتاج المناجم للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠٠ سنة الإسناد، منسوبا إلى الرقم الإجمالى ١٠٠ مليون طن الذى يمثل إجمالي إنتاج القطاع التعدينى عام ٢٠٠٠.

٣. متوسط إجمالي إنتاج المحاجر فقط فى نفس الفترة المذكورة هو ٩٧,٠ مليون طن^{٢٤}. وبالتالي يمكن توقع أن يكون الرقم ٩٥,٢ ممثلاً لإنتاج المحاجر للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠٠ سنة الإسناد، منسوبا إلى الرقم الإجمالى السابق ١٠٠ مليون طن.

٤. متوسط إجمالي إنتاج الملاحات فقط فى نفس الفترة المذكورة هو ١,٧ مليون طن^{٢٥}، وبالتالي يمكن أن يكون الرقم ١,٦ مليون طن ممثلاً لإنتاج الملاحات للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠٠ سنة الإسناد، منسوبا إلى الرقم الإجمالى السابق ١٠٠ مليون طن.

وتوضح الرسومات البيانية التالية توقعات التغير الكمى لإجماليات القطاع التعدينى بالترتيب التالى:

- توقعات تغير حجم الإنتاج الكلى للمناجم فى البدائل الثلاثة (شكل رقم ١-١).
- توقعات تغير حجم الإنتاج الكلى للمحاجر فى البدائل الثلاثة (شكل رقم ٢-١).
- توقعات تغير حجم الإنتاج الكلى للملاحات فى البدائل الثلاثة (شكل رقم ٣-١).

^{٢٢} راجع مرفق رقم (٧) بالفصل الأول من الباب الحالى .

^{٢٣} المصدر : من نشرة المناجم والمحاجر والملاحات عامى ٩٧ ، ١٩٩٨ الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية

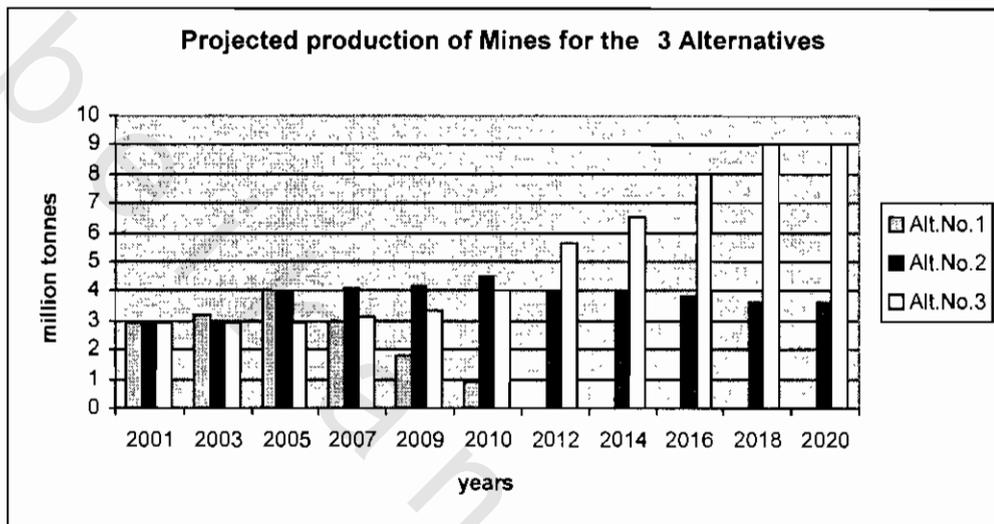
والمشروعات التعدينية .

^{٢٤} المصدر : نفس المصدر السابق .

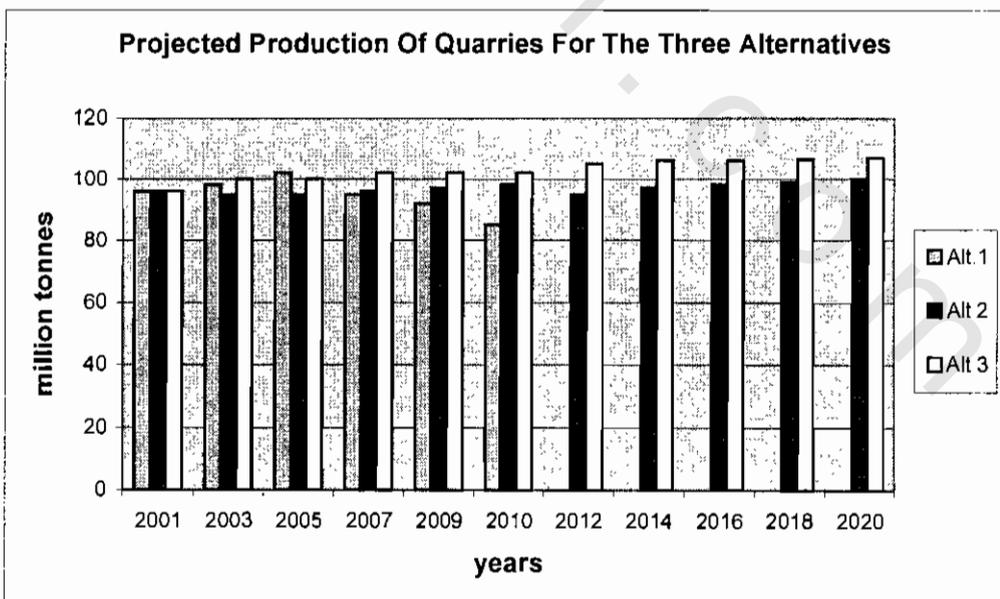
^{٢٥} المصدر : نفس المصدر السابق .

- توقعات تغيير حجم الإنتاج الكلى للقطاع التعدينى فى البدائل الثلاثة (شكل رقم ٤-١).

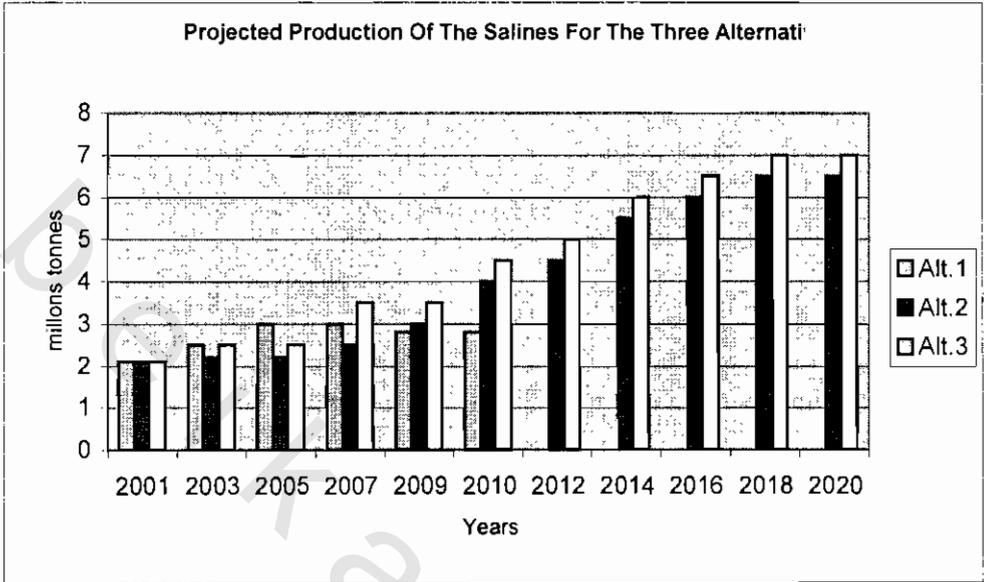
شكل رقم (١-١)



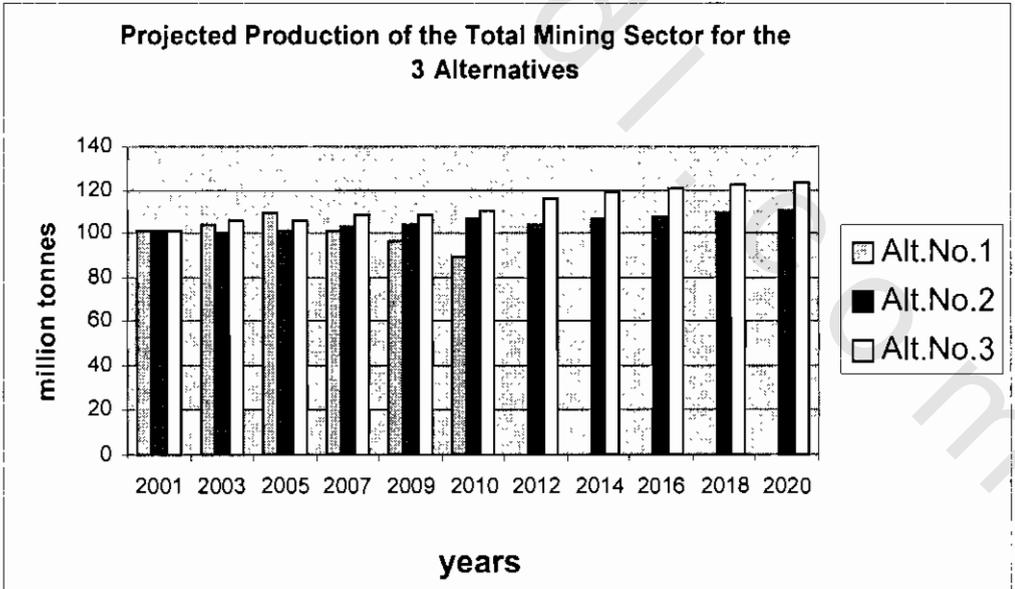
شكل رقم (٢-١)



شکل رقم (۳-۱)



شکل رقم (۴-۱)



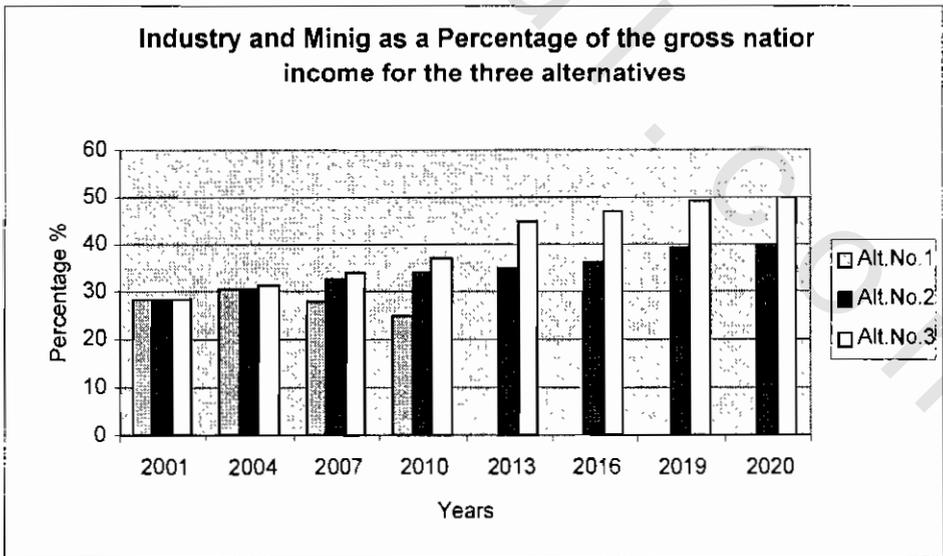
المؤشر الثاني

يعبر هذا المؤشر عن توقعات التغير في نسبة مساهمة الصناعة والتعدين إلى إجمالي الدخل القومي ونسبة مساهمة التعدين إلى الصناعة. والمعطيات كما يلي:

1. إعتبار نسبة مساهمة الصناعة والتعدين عام ١٩٩٧/٩٦ إلى إجمالي الدخل القومي وهي ٢٨,٣٠%^{٢٦} هي نفس النسبة لحظة فتح الستار عام ٢٠٠١.
2. إعتبار نسبة مساهمة التعدين في الصناعة عام ١٩٩٧/٩٦ وهي ٠,٦٩٣% هي نفس النسبة عند لحظة فتح الستار عام ٢٠٠١.

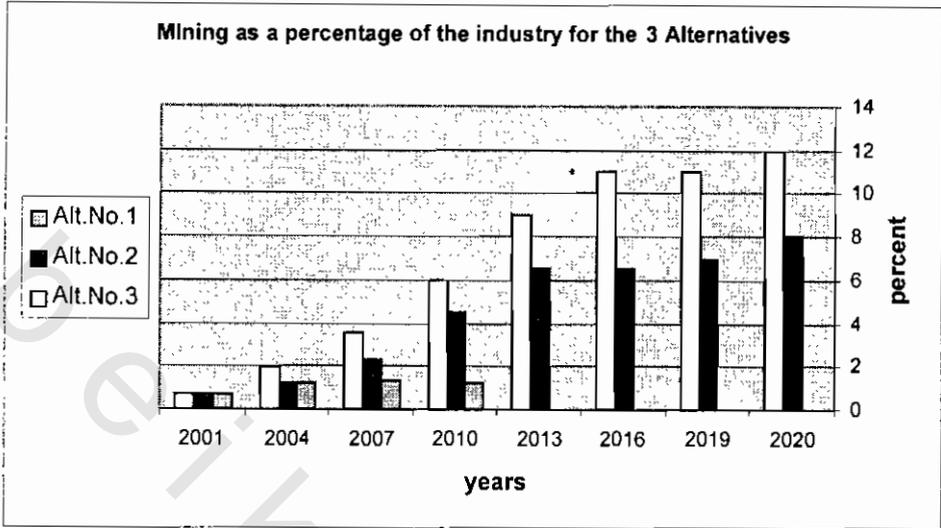
ويعبر الشكلان البيانيان (رقم ٢-١ ، ٢-٢) عن توقعات التغير في نسبة مساهمة الصناعة والتعدين إلى إجمالي الدخل القومي في البدائل الثلاثة ثم نسبة مساهمة التعدين في الصناعة على الترتيب.

شكل رقم (١-٢)



^{٢٦} راجع جدول رقم (١) بالفصل الخالي.

شكل رقم (٢-٢)



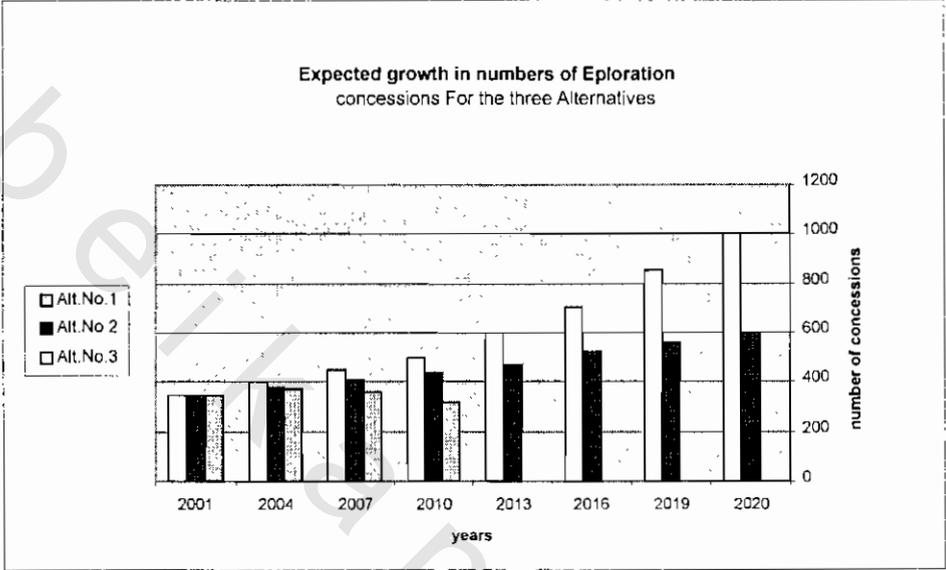
المؤشر الثالث

يوضح هذا المؤشر إجمالي عدد تراخيص البحث وعقود الإستغلال لخامات المناجم. والمعطيات هي إجمالي عدد تراخيص البحث الصادرة وعددها ٣١٨ ترخيصاً، الصادر منها عام ١٩٩٧/٩٦ هو ٧٨ ترخيصاً، والساري قبل ذلك هو ٢٤٠ ترخيصاً. وإجمالي عقود الإستغلال الصادرة عام ١٩٩٧/٩٦ عددها ١٢ عقداً، والعقود السارية قبل ذلك ٤٦٣ عقداً (أى أن إجمالي العقود = ٥٢٥ عقداً)^{٢٧}. وبناءً على ذلك سوف نعتبر - عند لحظة فتح الستار للبدائل الثلاثة عام ٢٠٠١ - أن عدد تراخيص البحث هو ٣٥٠ ترخيصاً ، وعدد عقود الإستغلال هو ٥٥٠ عقداً. وفيما يلي عدد ٢ رسم بياني، الأول (شكل رقم ٣-١) يصور توقعاتنا لتطور عدد تراخيص البحث للبدائل الثلاثة، والثاني (شكل رقم

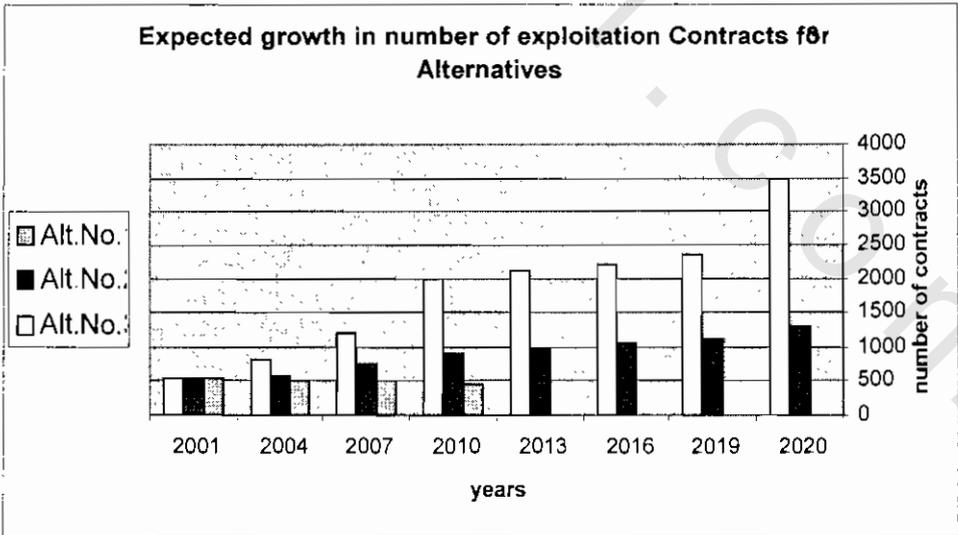
^{٢٧} المصدر : بيانات تراخيص البحث والإستغلال / من نشرة الماحم والمناجم والملاحات عام ١٩٩٧ / الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية .

توقعاتنا لتطور عدد تراخيص البحث للبدائل الثلاثة، والثاني (شكل رقم ٣-٢) يصور التطور لعدد عقود الإستغلال بالترتيب.

شكل رقم (٣-١)



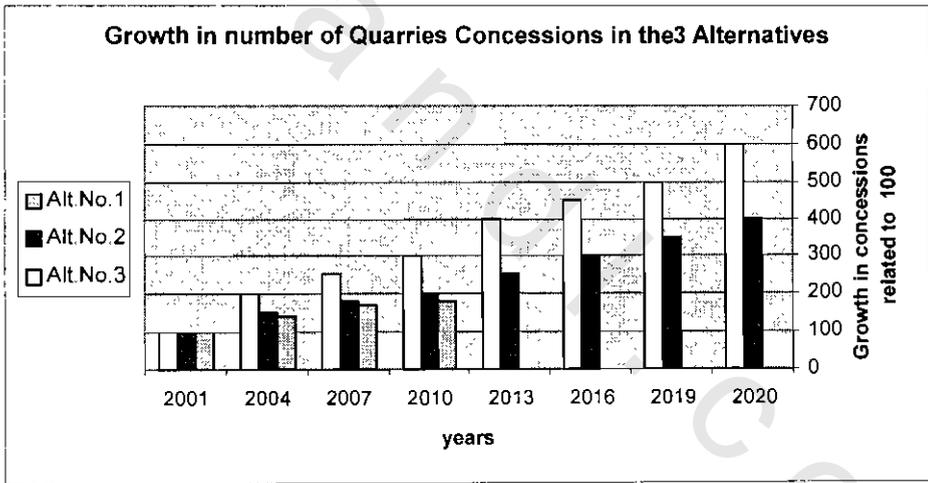
شكل رقم (٣-٢)



المؤشر الرابع

وهو يوضح تطور إجمالي عدد تراخيص المحاجر فى البدائل المختلفة، وتشمل محاجر مواد البناء ومحاجر أحجار الزينة، ومحاجر المواد المحجربة التى تدخل فى الصناعة. والمعطيات هى إجمالي عدد المحاجر المرخصة عام ١٩٩٧/٩٦ وهو ١٣١٨ محجراً^{٢٨}. وسوف نفترض فى الشكل الآتى رقم (٤) أن سنة الأساس هى عام ٢٠٠١ لكل البدائل وتبدأ بالرقم القياسى ١٠٠ الذى يعبر عن عدد ١٥٠٠ محجراً مرخصاً.

شكل رقم (٤)

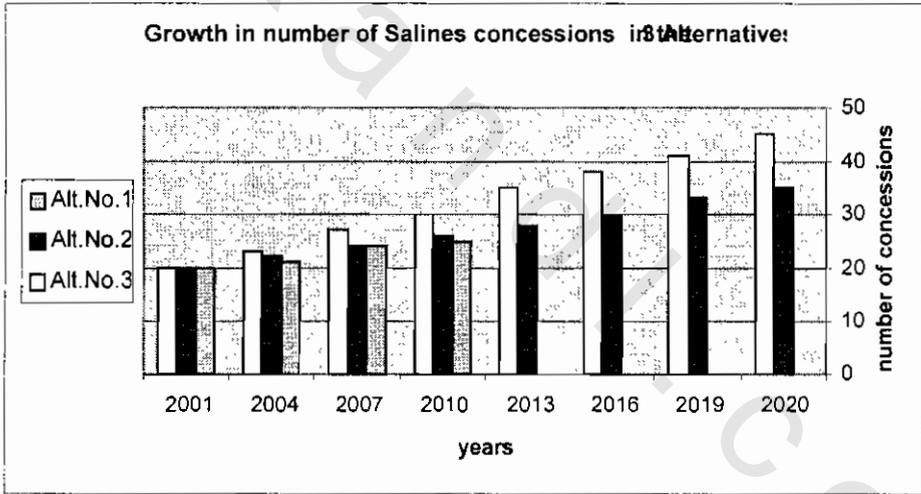


^{٢٨} المصدر : نفس المصدر السابق .

المؤشر الخامس

وهو يوضح التطور المتوقع لعدد تراخيص الملاحات في البدائل الثلاثة، والمعطيات هي عدد الملاحات المرخصة عام ١٩٩٧/٩٦ وهو عدد ١٥ ملاحاً وطرائقان^{٢٩}. وسوف نفترض أن سنة الإسناد هي عام ٢٠٠٠ لكل البدائل، وتبدأ بالرقم القياسي ١٠٠ الذي يعبر عن ٢٠ ترخيصاً كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٥).

شكل رقم (٥)

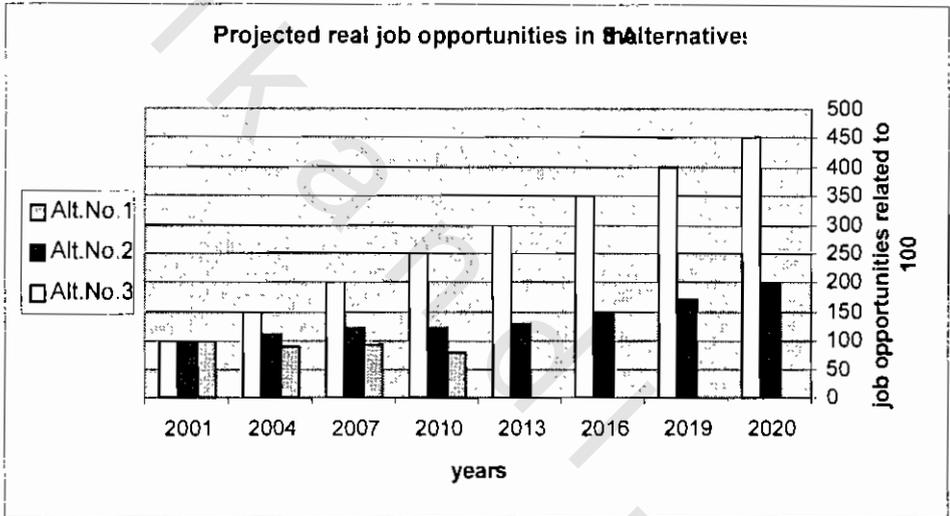


^{٢٩} المصدر : نفس المصدر السابق

المؤشر السادس

وهو يوضح توقعات تطور فرص العمل في السيناريوهات المختلفة (البداية الثلاثية)، ونفترض عند لحظة فتح الستار عام ٢٠٠١ أن فرص العمل الحقيقية هي ١٠٠ (رقم قياسي) في قطاع التعدين، والشكل التالي رقم (٦) يوضح تلك التوقعات:

شكل رقم (٦)



المؤشر السابع

وهو يوضح التطور المتوقع في معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي بإعتبار أن ٣.٦ _ معدل النمو عام ٢٠١٩٩٩/٩٨ ينبنى عليها توقعاتنا من بداية عام ٢٠٠١ للبدائل المختلفة، ويوضح الشكل التالي رقم (٧-١) تلك التوقعات:

شكل رقم (٧-١)

